الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

عهد الأمان في تونس و تأثيراته أواخر القرن 19م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث

من إعداد الطلبة:

- رزاق أحمد
- محبوب عبد الرحيم

تحت إشراف الدكتور:

طاس إبراهيم

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء1

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين الذين وقفا معي من أول خطوة في حياتي إلى اليوم

وأقول لهما قول المولى عز و جل: " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

-إلى شريكة حياتي زوجتي الغالية خالدية.

-إلى كل إخوتي خالد ويونس ومحمد ياسين ودعاء.

-إلى الشيخ " عبد الله مسعودي "ومدربي" بوحميدة تومي."

-إلى كل المعلمين والأساتذة والذين تعلمت على أيديهم الأحياء منهم والأموات.

-إلى عمال خزينة ولاية غرداية وأفراد مدرسة اليوسيكان بيدو غرداية.

-إلى كل من سقط قلمي عن ذكرهم سهوا أهدي هذا العمل.

رزاق أحمد

الإهداء2

-أهدي ثمرة جهدي هذه إلى : والدي العزيزين الذين مازلت أشق طريقي بفضل دعواتهما "أمي"و"أبي" حفظهما الله.

_إلى كل عائلتي الكريمة.

_إلى إخوتي و سلامي ريمة

_إلى أصدقائي : عمير زوبير, طالب بشير, بن عميرة حسين, طينة قاسم, سبيع نوردين, البرج عبد الرحيم, لغراب عبد الله, بن عطاالله بلخير.

محبوب عبد الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله أولا و أخيرا الذي وفقنا ويسرلنا إنجاز هذا العمل.

والصلاة والسلام على رسوله الكريم

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور المشرف على المذكرة "طاس ابراهيم" والذي دعمنا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة، ومساعدته الدائمة.

راجين من المولى عز و جل أن يجازيه عنا خير الجزاء.

والشكر موصول إلى كل أساتذتنا وإلى كل من قدم لنا يد العون وكل من لهم فضل علينا في إنجاز هذا العمل المتواضع و لو بكلمة طيبة.

قال الله تعالى: " ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصيراً"

صدق الله العظيم، سورة البقرة، الآية 237

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ب	باب
ج	جزء
ع	عدد
ط	طبعة
م	مجلد
م	ميلادي
ه	هجري
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
تن	تنسق
د ت	دون تاريخ
P	Page
V	Volume

مقدمة

مقدمة

شهد القرن التاسع عشر موجة من الإصلاحات شملت جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية و تمتعت إثنتان من الدول التابعة للعثمانيين بإستقلال مكنهما من تطبيق برامج الإصلاح الخاصة بهما، و هما مصر و تونس، وبعد أن تبنى العالم العثماني أفكار عصر التنوير بدأ يشتري التكنولوجيا الصناعية الأوروبية المتطورة مسرفًا إسرافًا كبيرًا، دخلت البضائع والمنتجات الصناعية الأسواق العربية، وإتسمت بتنوع أخذ يزيد مع الوقت، إذ إنجذب العالم العثماني إلى الإقتصاد العالمي في أواخر القرن التاسع عشر، بالمقابل فإن أي برنامج إصلاحي شامل ينطوي على مخاطر، خاصة عندما يضم أفكارًا أجنبية.

دواعي إختيار الموضوع:

يعد موضوع البحث في عهد الأمان في تونس و تأثيراته أواخر القرن 19م , من المواضيع السياسية الهامة لأنه يعتبر بداية عصر جديد من الإصلاحات و العلاقات مع الدول خاصة الأجنبية ، ولقد حاول بايات تونس تحقيق هذه الإصلاحات منذ أواخر النصف الأول من القرن 19م استجابة للضغوطات مارستها الدول الأوروبية أثر واضح في إصدارها , وكان الهدف منها إدارة و تكوين مجتمع يتساوى فيه المسلمون و غيرهم إلى جانب العمل على تحسين الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و تحديث المؤسسات التعليمية.

وقع إختيارنا لموضوع "عهد الأمان في تونس وتأثيراته أواخر القرن 19م"، بغرض تسليط الضوء على بعض جوانب تاريخ تونس في ظل الحكم العثماني في إطار دراستنا لتاريخ المغرب العربي الحديث وكذلك الرغبة في الإطلاع على أهم الأحداث والوقائع التي تشكل صورة عامة لما كان يحدث بالجانب الشرقي للجزائر.

تحديد الإطار الزماني و المكاني للدراسة:

ينطلق موضوع دراستنا من عام 1857م صدور عهد الامان إلى سنة 1881م , حيث فرضت الحماية الفرنسية على تونس لأن في هذا الإطار الزماني شهدت تونس حالة من عدم الإستقرار و اللأمن على جميع الأصعدة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.

إشكالية الدراسة:

ولدراسة هذا الموضوع تطلب منا طرح إشكالية رئيسية وإشكاليات فرعية تتمثل فيما يلي:

ـــ إذا كان عهد الأمان وثيقة تنص على الأمن و الإصلاحات لجميع أهالي تونس و يعتبر أول دستور عربي فهل عاد على تونس بالنعمة أم بالنقمة ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية نجد أن هذه الدراسة تتطلب طرح تساؤلات فرعية وهي كالآتي:

_ كيف كانت الأوضاع في تونس قبيل صدور عهد الأمان؟

_ ما هي الأسباب و الدواعي التي إستلزمت تحرير وثيقة عهد الأمان؟

_ ماهو محتوى عهد الأمان في تونس ؟ و ماهي أهم نقاطه و بنوده؟

_ كيف كانت تأثيرات دستور 1861م على الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية ؟ و ماهي تأثيراته على علاقة تونس بالدول الأوروبية و الدولة العثمانية ؟.

الدراسات السابقة:

خلال عملية جمع المادة التاريخية لانجاز هذا البحث عثرنا على بعض الدراسات التي تطرقت للموضوع ولو بشكل بسيط هذه الدراسات كانت متنوعة في شكلها من حيث المقالات مثل مقال التجربة الإصلاحية في تونس في عهد محمد الصادق باي 1859-1881م (دراسة في طبيعتها و أبعادها) لكل من رابحة محد خضير و لمى عبد العزيز مصطفى .

ومن حيث الرسائل الجامعية نذكر:رسالة ماجستير بعنوان الأزمة المالية في تونس وإنعكساتها على الوضع السياسي 1859-1883م من إعداد الطلبة ليلي بلحاج – عبير حابي, جامعة جيلالي بونعامة ,خميس مليانة.

المنهج المتبع في الدراسة:

و لدراسة هذا الموضوع إعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي حيث تتبعنا اهم معالم سياسة تونس الاصلاحية في عهد محمد باي ومحمد الصادق باي وبعض البايات الحسينيين , كما حافضنا على الترتيب الزمني للوقائع التاريخية وتتبعنا تطور موضوع عهد الامان مراعين الضروف التاريخية التي صدر فيها وتداعياته على مستوى الداخلي والخارجي .

الخطة المعتمدة في الدراسة:

إعتمدنا في دراسة الموضوع على مقدمة وثلاثة فصول وتفرع كل فصل إلى عناصر مع مقدمة وخاتمة لكل فصل وقد خصصنا الفصل الأول :**(بوادر ظهور الفكر الإصلاحي في تونس في عهد المشير أحمد باشا باي تونس 1837-1855م)** وقد ذكرنا انبهار احمد باشا بالغرب الأوروبي في القسم الأول اما القسم الثاني جاء فيه أهم الإصلاحات لأحمد باشا باي في بعض المجالات مثل : الإصلاحات العسكرية و السياسية و الإدارية و اصلاح التعليم و الإصلاحات الاقتصادية.

أما الفصل الثاني : **(عهد الأمان و دستور 1861م)** وهنا جاء دكر الأسباب المحيطة بإصدار عهد الأمان ,وأهم البنود التي يتضمنها ,أما القسم الثاني منه فجاء ذكر محمد صادق باي ودستور 1861م وتشكيل المجلس الاكبر.

أما الفصل الثالث : **(تونس من الوجود العثماني الى السيطرة الاجنبية)** حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة اقسام :

1- تأثير عهد الامان على العلاقات التونسية العثمانية.

2-التدخل الاجنبي .

3-الهيمنة الفرنسية على تونس.

و في الأخيرة خاتمة شملت على مجموعة من الإستنتاجات.

أهم المصادر و المراجع المعتمدة:

إعتمدنا لدراسة موضوع عهد الأمان في تونس وتأثيراته أوخر القرن 19م على مجموعة من المصادر العربية والمراجع وكذا بعض المقالات والدراسات التي تعالج هذا الموضوع نذكر من أهمها:

-المصادر العربية :

1-أحمد ابن أبي الضياف : إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان.

بحيث أفادنا هذا الكتاب في معرفة كل ما يتعلق بإصلاحات أحمد باي ومحمد باي خاصة نص عهد الأمان وما تبعه من إصلاحات و التعرف على بعض الشخصيات.

2-محمد بيرم الخامس : صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار.

ساهم هذا الكتاب في فهمنا للعديد من الوقائع وتصرف بعض الوزراء و إصلاحات محمد الصادق باي وكيف كان للكاتب آراء ينتقد من خلالها بعض من تصرفات هذا الباي.

-المراجع العربية:

1-شوقي عطاالله الجمل :مغرب العربي الكبير في العصر الحديث.

و الذي إستعملناه في تحليل موضوع التنافس الأوربي على تونس وأوضاعها قبل الحماية وقضية الديون.

2-الشيباني بنبلغيث: الجيش التونسي في عهد محمد صادق باي 1859-1882م.

هذا الكتاب ساعدنا في معرفة الإصلاحات التي شملت الجيش ومدى مساهمته في الأوضاع الإجتماعية خاصة ثورة 1864م ودوره بعد ذلك.

الصعوبات التي إعترضت البحث:

ومثل أي بحث علمي لا يخلو عملنا هذا من الصعوبات التي شكلت لنا عقبة خلال إنجازنا للموضوع فنذكر منها:

- حالة الحجر الصحي التي تعرفها الجزائر كباقي دول العالم بسبب انتشار الوباء ,وهي الحالة التي منعتنا من السفر والتنقل للبحث عن المراجع .

-عدم عثورنا على الجزء الخامس من كتاب أحمد بن أبي الضياف والذي يحتوي معلومات هامة ودقيقة حول موضوعنا.

– قلت الخبرة في مثل هذه المواضيع السياسية.

– قلة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع وخاصة كتب تاريخ تونس الغير متوفرة بكثرة في الجزائر.

الفصل الأول: بوادر ظهور الفكر الإصلاحي في عهد المشير أحمد باي تونس 1837-1855م

أولا: الإصلاحات في تونس بين الإنبهار بالغرب والخضوع لضغوطه :

1- حركة الإصلاحات في تونس و التوفيق بين المحافظة على القيم و الإنفتاح على الثقافة الغربية الحديثة .

2- السياق التاريخي لبداية ظهور اصلاحات احمد باشا.

ثانيا: اصلاحات احمد باشا باي تونس 1837-1855م :

1-الاصلاحات العسكرية.

2-الاصلاحات السياسية والادارية .

3-اصلاح التعليم.

4-الاصلاحات الاقتصادية.

سعى أحمد باي (1837 – 1855م) لجعل إيالة تونس دولة مستقلة وذات سيادة، وتتمتع بقوة عسكرية كبيرة، فقام بمحاولات إصلاحية مهمة وعديدة كلها كانت تخدم ذلك الهدف. كما حاول، من أجل التخلص من التهديدات المستمرة للدول الإستعمارية الكبرى التي كانت تهدف للإستحواذ على دول شمال إفريقيا، و تسخير التنافس القائم بينها لجعل تونس في مأمن منها، ولكن بإمكانيات ضعيفة وسياسات متناقضة.

ومنه نطرح الأشكال التالي: هل كان عصر أحمد باي حقاً هو مفتاح عصر النهضة في تونس؟

وهل صحيح أنه كان سبباً لإنطلاقتها في طريق الإصلاحات؟

أولا: إصلاحات في تونس بين الإنبهار بالغرب والخضوع لضغوطه:

1- حركة الإصلاحات في تونس والتوفيق بين المحافظة على القيم والإنفتاح على الثقافة الغربية الحديثة:

تحمل اشكالية التوفيق بين المحافظة على القيم والانفتاح على التقافة الغربية لها دلالة أوسع مادامت تتصل بما سماه برهان غليون في كتابه اغتيال العقل : (التنازع الدائم بين الثقافات الكبرى مختلفة على إحتلال حقل العالمية والمرجعية التاريخية)[1] يتعلق الأمر إذا بصراع الثقافات و المدنيات سواء كان من أجل البقاء و الإستقلالية و التحكم بالمصير أم من أجل التأثير و السيادة خارج مجالها الأصلي, و بقضية يتعلق الأمر بثقافتين مدنيتين.

عاشتا مواجهة طويلة الأمد لا مثيل لها في التاريخ لا بحكم الجوار وكثافة العلاقات بينهما فحسب بل أيضا بسبب نزوعهما المشترك إلى التوسع وإلى مطامحهما الكونية...

كان من المحتم ...أن يعرض إنتشار الثقافة الغربية المتفوقة و ثقافتها في شأن العقلنة و العلمنة و الفردانية ، باقي الأنساق الثقافية للتفكك وأن يؤثر سلبا في أداء وظائفها في الحفاظ على تلاحم النسيج الرمزي و إنما هي أعضاء الجماعة و قدرتها على ضبط السلوك الفردي و الجماعي وبالتالي أن ينال من فاعليتها و صدقيتها، هذا إن لم يحكم عليها بالذوبان أو التحول إلى مجرد فلكلور...[2]

تولى أحمد باي[3] الحكم بين 1837 و 1855م و تزامن حكمه مع إزدياد التحديات الخارجية

---

[1] – عبد اللطف الهرماسي: المجتمع والإسلام والنخب الاصلاحية في تونس والجزائر,المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ,بيروت لبنان, يوليو 2018م،ص12.

[2]-نفسه, ص13.

[3]- أحمد باي: بن مصطفى حكم تونس بين عامي 1837-1855م، يأتي على رأس البايات الذين تزعموا الحركة الإصلاحية بحيث أنشأ مدرسة حربية ودار الصناعة السفن و أنشأ جيشا مدعما بالأسلحة وبني أسطول تونسي شجع على نشر العلم، كما جلب من فرنسا تكنولوجيا لتساعد في تأسيس صناعات مساعدة للجيش

، (ينظر: أمال مسهل، فاطمة عبد اللاوي، حمودة باشا الحسيني ودوره في بعث الوطنية التونسية 1782-1814م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، المسيلة، 2016-2017م، ص18-19)، (ينظر: يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر ،تر محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي، ط1، القاهرة، 2011م، ص131).

للإيالة التونسية بعدما بلغته من قوة و مكانة تحت حكم حمودة باشا[1], و يمكن تلخيص هذه التحديات في سيطرة فرنسا على إيالة الجزائر سنة 1830م و فتح معاهدة الإنفتاح التجاري على الإيالة التونسية بعدها مباشرة بإستغلال حالة الخوف لدى الحسينيين ,و هي المعاهدة التي ستعمق الإنخراط في إقتصاد الإيالة كما إستعاد العثمانيون هيمنتهم على إيالة طرابلس 1835م, وهو من جعل الحسينيين يشعرون بالخطر من الجانبين. إعتقد أحمد باي أن الحل في تقوية الإيالة هو إحداث جيش نظامي و ترتيب مدرسة باردو الحربية[2] لتكوين إطاراته على الطريقة الأوروبية مستعينا بخبرات أوروبية و تحديثها إقتصاديا على طريقة محمد باشا علي في مصر ,و لم يولد هذا التحدي لدى أحمد باي الخوف فحسب، بل ترافق مع الإنبهار بالقوة إنبهار المغلوب بالغالب.

تحت تأثير هذا الإنبهار ,سعى أحمد باي ليكون أميرا عصريا بإقتحام مجال الإصلاح 1846م متحديا البنية الإجتماعية التقليدية من خلال تحرير الرقيق دون ثورة فكرية تهيء لهذا التحول الإجتماعي فهم أحمد باي بأن الإصلاح يعني نقل مظاهر الحضارة أكثر من عواملها الفكرية و التنظيمية فكان البلاء على الدولة التي غرقت في الإنفاق على الإصلاحات فأفلست الخزينة[3] خاصة مع التورط في بناءات مكلفة مثل قصر المحمدية[4].

---

[1]- حمودة باشا: 1782-1814م، ولد سنة 1719م، بالجزائر بويع سنة 1782 بعد وفاة والده، لقب بشارلمان بتونس، حكم البلاد حكما صالحا وقويا مستندا لدعم الدولة العثمانية بمصادقتها رسميا على ولايته (ينظر: نفسه ، ص22-27).

[2]- مدرسة باردو الحربية: يوم الخميس 5 مارس 1840م، أنشأ الباي مكتبا حربيا بباردو وجعله في صرايته التي إنتقل منها إلى قصره الجديد لتعليم مايلزم العسكر النظامي من العلوم كالهندسة والمساحة والحساب وغيرها، ولتعليم اللغة الفرنسية ولها أكثر من إسم مثل "مكتب الحرب" و"مكتب العلوم الحربية" و "مدرسة المهندسيين" و " البوليتكنيك" (ينظر: احمد ابن ابي ضياف ، إتحاف أهل الزمان بإخبار ملوك تونس وعهد الأمان ,دار الغرب الإسلامي , تونس ,2013م, ج4، ص 36).

[3]-عبد الرحمان الهذلي : نص عهد الأمان الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات, موقع واي باك ميشن, 12 فيفري 2020 ,23:00.

[4] _ قصر المحمدية : (1843-1844م) أتم أحمد باي بناء مساكن العسكر بها، وبنى فيها الأبنية الضخمة من البيوت المتسعة والغرف الأنيقة و أنفق عليها الكثير وحمل رجال دولته على بناء دور بها (ينظر : أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 69-70).

وقد احاطة باصلاحات احمد باي ظروفا سياسية غير عادية فقد ظهرت فرنسا كمحرض للباي على الإنفصال على الأستانة من خلال إستقباله ومعاملته معاملة الملوك للإنفراد به لاحقا مغذيا بذلك نزعة الإستقلالية التي ظهرت لدى أحمد باي منذ توليه الحكم و قد كان لذلك انعكاساته في علاقة السلطة بالمجتمع فالدولة في نظر المجتمع بدأت تفقد مصدرا أساسيا للشرعية وهو حماية الأمة من الخطر الخارجي والإقتداء بالخارج في إصلاحات لم يهيأ لها المجتمع مثل تحرير العبيد,بدأ يخلخل العلاقة بين المجتمع و السلطة من ناحية و البني الاجتماعية.

ترافق كل ذلك مع إنتشار القلق من هذا الغزو الخارجي في صفوف الأهالي.

أما الأمر الآخر الذي يجدر التنبيه إليه فهو أن تلك الإصلاحات ترافقت مع الاختلاف الاقتصادي الأوروبي فالسفن الحربية الجديدة صناعة أوروبية والأسلحة المستوردة للجيش الجديد، والمدرسون للغات الأجنبية في مدرسة باردو الحربية كذلك.. هذا دون أن ننسى تأثيرات إتفاقية 1830م التي فرضت الانفتاح على التجارة الأوروبية وضعت الاقتصاد التونسي في منافسة غير متكافئة مع الاقتصاد الأوروبي الصاعد، وهو مصدر أخر للغضب الاجتماعي ضد السلطة، والمصانع التي أقيمت وكذلك الخبراء المؤطرون للجيش الجديد،

وبعد ربع قرن من تلك الاتفاقية بدأت موجة جديدة من الاصلاحات التي مست جوانب سياسية وتظيمية لتعميق المكاسب السابقة[1].

2-السياق التاريخي لبداية ظهور اصلاحات احمد باشا:

لم تكن البلاد التونسية في القرن 19م بمعزل عما يحدث من تحولات مباشرة على تداعي البنية التقليدية في العالم العربي و الإسلامي الواقع تحت اثار الصدمة الحضارية الناجمة عن سيطرة الانجليز على الجزء الهندي المسلم و غزو نابوليون الفرنسي[2] لمصر و ما ولدته من شعور حاد باتساع الهوة

---

[1]-عبد الرحمان الهذلي : المرجع السابق.

[2]- نابوليون الفرنسي: هو نابليون الأول (1769-1821م)، من أصل كورسيكي، إمبراطور فرنسا (1804-1815م) عرف بحروبه الكثيرة مع القرى الأوروبية الكبرى، وحملته على مصر (ينظر: محمد بيرم الخامس، صفرة الإعتبار بمستودع

بين تقدم في المجتمعات الأوروبية و تخلف المجتمعات العربية الإسلامية و في مساواة من السلاطين العثمانيين التقليص من هذه الفجوة و قد جرت في النصف الأول من ق 19م وابرزها تلك الإصلاحات السياسية التي تضمنها مرسوم او فرمان خط كلخانة[1] 1839م و خط هيمايون[2] 1856م وقد استهدفت هذه القوانين –التي كان لضغط الدول الأوروبية أثر واضح في إصدارها– تحديث الإدارة وفرض سلطة المركز على الولايات ووضعها تحت النظر المباشر للسلطة المركزية و تكوين مجتمع يتساوى فيه المسلمون و غيرهم إلى جانب العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتحديث المؤسسات التعليمية.

سعى احمد باي بعد توليه الى التخفيف من الجباية كما ضرب على ايدي العمال واسقط من الجباية المترتبة على بيع الحيوانات والانعام اكثر من نصفها وقد كانت تبلغ ربع الثمن كما حرص على تيسير الفصل بين المتنازعين , وقدم اعانات للسكان ومنع اللزام والعمال من العبث باموال الناس .وعندما انتشر في عهده داء الكوليرا اتخد التدابير اللازمة لمنع انتشاره وحماية الصحة العامة .

ومن الناحية السياسية عرف عهد احمد باي بعض القلاقل والفتن ,فقد تمردت بعض القبائل وامتنعة عن الدفع ,فواجهها بحكمة ومرونة حيث رد الحقوق و أنصف المظلوم, أعلن أحمد باي منشوره بشأن الفلاحة وذلك بأن ثروة البلدان على قدر ما خرج من نتائجها للغير و قام بفرض ضريبة العشر

الأمصار و الأقطار، تح علي بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، ط2، تونس، 1999م، م2 ، ص 416).

[1]– خط كلخانة: هو الفرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد عام 1255ه/1839م و يشمل على عدة إصطلاحات كان السلطان محمود الثاني قد بدأها بقصد تجديد بعض الأنظمة الإدارية في الدولة، وكان من نتائج ذلك إصلاح القوانين الإدارية والاقتصادية، إضافة إلى إعداد الأحكام العدلية، و إنشاء المحاكم النظامية (ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص 164)، (ينظر: إبراهيم خليل أحمد تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م، إبن الأثير للطباعة والنشر، العراق، 2005م، ص 191-193).

[2]– خط هيمايون: صدر المرسوم الهيمايوني في عهد السلطان عبد المجيد في 18 شباط 1856م في أعقاب إنتهاء حرب القرم (1854-1856م)، و أكد على العهود الإصلاحية التي قطعت في مرسوم 1839م، (انظر ايضا: ابراهيم خليل احمد ، ص193-194).

لازدياد نتاج الفلاحة ذلك راجع لشغفه بها وقام بتخفيفات لضريبة العشر لكي لا ينهك كاهل الأهالي[1].

مما سبق فان احمد باي بفضل مشاريعه الإصلاحية التي شرعت الدولة العثمانية من تحقيقها في الداخل أو في الولايات العثمانية، فقد أنشأ مدرسة حربية ودعا مدرسين ضباط فرنسيين للعمل فيها وأنشأ جيشا دعمه بالأسلحة و الذخائر المحلية الصنع وأقام دار صناعة السفن وبني أسطولا عسكريا وألغى تجارة الرقيق واهتم بالعلم و التعليم و كرم العلماء، كانت العلاقات الفرنسية التونسية قد تعززت في عهد أحمد باي وزار باريس وأعجب بها فنا ومعمارا و تحديثا، وحاول أن يبني قصرا شبيها بفرساي سماه المحمدية فتورط في الديون الخارجية والنفقات الباهظة على الإصلاح ووقعت بلاده في أزمات مالية وديون خارجية كانت لفرنسا حصة الأسد فيها وساهم في هذه الأزمة كبار معاونيه الذين سعوا للثروة والتآمر مع الأجنبي ضد البلاد إرضاءا لمصالحهم مثل مصطفى خازندار صهر الباي ومدير ووزير المالية، فخلف أحمد باي أزمة مالية كبيرة[2].

يعتبر أحمد باي من البايات المصلحين في تونس فقد أبطل الرق و التجارة به في البلاد التونسية سنة 1846م ونظم التعليم في جامع الزيتونة، عمر الخزانة بالكتب وأحل اللغة العربية محل التركية في مخاطبة الدولة العثمانية، كما تأثر بما كان جاريا في زمانه من الإصلاحات بالاستانة وبمصر واندفع بشعور الخطر الاستعماري فتوسع في ترتيب العساكر النظامية وأنشأ مدرسة حربية عصرية لتخريج الضباط كما توسع في التسليح وإحداث التجهيزات والإنشاءات الحربية البرية والبحرية وساعد بدوره الدولة العثمانية في حرب القرم سنة 1854م فكانت هذه الإصلاحات وغيرها فوق طاقة البلاد وزاد الضرر بإنشاء الباي مدينة المحمدية سنة 1843م لتكون مقر حكومته لكنها أهملت

---

[1]-احمد بن ابي ضياف: المصدر السابق، ج4,ص-ص187-224-227.

[2]-مفدي الزيدي : موسوعة التاريخ الإسلامي (العصر العثماني) ,دار البدر ,المحمدية الجزائر ,2012م, ص 152.

بعده فخربت معظم إنشاءات أحمد باي وصرف العساكر فلم تجن البلاد من ذلك سوى وابل من الإفلاس وزيادة النفوذ الأجنبي عامة والفرنسي خاصة[1].

ثانيا: اصلاحات أحمد باشا باي تونس 1837-1855م:

تولى أحمد باي الحكم بعد أبيه سنة 1837م، وقد سمحت له الظروف أن يتقلد شؤون الجيش قبل أن يمسك مقاليد الحكم وذلك عندما أسند إليه والده في أواخر عهده بطلب منه، مسؤولية كل ما يتعلق بالجيش في البلاد ومن يومها لبس اللباس العسكري وبدأ في تنظيم الجيش بنفسه وكان لا يغيب عن ثكناته بالحاضرة حتى أصبح كأنه واحد من جنودها ويبدو أن هذه المسؤولية جعلته يتعرف على مشاكل الجيش ومطالبه الملحة، ومن ثمة ولدت عنده أفكار التغيير والإصلاح لذلك الجيش، وما إن الت إليه المسؤولية في الدولة حتى شرع في تنفيذ ما يطمح إليه طبقا لتصوراته ومعارفه ومقدرته[2].

1-الاصلاحات العسكرية:

من الثابت أن أحمد باي قام بحركة إصلاحية عامة في البلاد في القرن 19م وقد مست تلك الإصلاحات الجانب العسكري أكثر من غيره وقلد في ذلك الدول الكبرى وما قام به محمد علي في مصر.

بذل أحمد باي مجهودا مضنيا لإنشاء جيش نظامي حديث على الطريقة الأوروبية لذلك توجه إلى أوروبا لطلب المساعدة على بناء جيشه كما فعل محمد علي.

---

[1]- حسن بربورة : إصلاحات خير الدين في البلاد التونسية (1871-1877م),ماستر تاريخ المغرب الحديث ,جامعة زيان عاشور ، الجلفة ,2012-2013م.

[2]- الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859- 1882م)، تق عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس، تونس، نوفمبر 1995م، ص ص49- 50.

إتجه أحمد باي إلى جيش المشاة وكون منه عدة فرق وبنى له عددا من القشل[1] مثل قشلة باردو[2] و غار الملح[3] ووزعها إلى المنستير[4] و القيروان[5] و غاز الملح وكانت كل فرقة مكونة من 3000 جندي ووصل العدد الإجمالي إلى 26000 سنة 1853م وقسم هذا الجيش إلى:

- سبع فرق من المشاة +أربع فرق من المدفعية +فرقة واحدة من الخيالة

جاءت زيارة أحمد باي إلى فرنسا سنة 1846م وفي الوقت الذي كان مستمرا في تحديث الجيش لتغذي طموحه في هذا المجال خاصة بعد زيارته للإنشاءات[6].

قلبت طلبه فرنسا في إرسال ضباط لهذا العمل فتم ذلك بإرسال بعثة عسكرية رسمية عام 1843م وأن أحمد باي لم يتخذ قاعدة ثابتة لطريقة التجنيد, كان الانتداب يتم بطريقة اعتباطية كون أحمد باي فرقة خيالة سنة 1839م من ألف فارس ووجه لها فرقة خاصة وكان يتفقدها بنفسه وفي سنة 1844م أنشأ قشلة الطبجية خارج الحاضرة في مكان قصر نزهة وجعلها تأوي 4000 جندي بخيلهم ولوازمهم وكون بها دار لصناعة السلاح وضروريات المدافع وكان يفضل سلاح المدفعية وكون فرقتين لهذا الغرض .

---

[1]–قشل : لفظ محرف عن أصله التركي، قيشلق معناه، المأوى الخاص بالشفاء، أطلق في العصر العثماني على قلاع الجنود أو مراكزهم السكينة، (ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص351–352).

[2]– باردو: هي بلدة تبعد على نحو ثلاثة أميال من الغرب الشمالي لمدينة تونس والتي هي مقر الحكومة وتشمل على قصور للأدارة ومساكن الوالي وقرابته وعلى جامع واحد وحمام، ولها قاض خاص (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص347).

[3]–غار الملح: بلدة تقع في نهاية الحد الشمالي من الشرق حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط تتصل من الجنوب بعمل الحاضرة تونس (ينظر: نفسه، ص 355).

[4]–المنستير: مدينة قديمة بناها الرومان على الساحل على بعد أربعة فراسخ من سوسة إلى جهة الشرق تحيط بها أسوار عالية منيعة وموقعها ممتاز (ينظر: مارمول كاربخال، إفريقيا، تر محمد حجي و آخرين ، دار المملكة المغربية ارباط، 1988، ج3، ص 67).

[5]–القيروان: مدينة أسسها عام 52ه عقبة بن نافع، تقع في سهل شاسع الأطراف، بها عدة أبراج، تبعد عن سوسة بإثني عشر فرسخا وعن تونس بثلاثة و أربعين فرسخا (ينظر: نفسه، ص 97).

[6]– الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص51.

أنشأ أحمد باي مصنعا للقماش خاصة باللباس العسكري بطبرقة معتمدا في ذلك على خبرات أوروبية إنجليزية وفرنسية وأقام مصنعا للجلد بقصر المحمدية ومصنع للبارود بالقصبة ومصنعا للمدافع بالحفصية وكله تحت نظر الأجانب وأقام أيضا المطاحن والمخابز والمعاصر الخاصة لتموين الجيش جعل لباس جنده يشبه لباس الجيش الفرنسي واعتمد على شراء الأسلحة من فرنسا و إنجلترا بأثمان باهظة التي تلقاها من ميناء طولون الحربي[1] ومن ثم ركزت فرنسا اهتماماتها السياسية المبكرة في تونس من خلال تلك العلاقات الحميمية.

حاول أحمد باي أن يزيد في عدد المراكب الحربية حتى وصلت في عهده إلى 12 مركب ووحدة حربية وحاول إصلاح بعض الموانئ وأنشأ لهذا الغرض مرفأ غاز الملح الذي أراد أن يجعله كمرفأ طولون الفرنسي في إفريقيا ثم أعاد مرسى حلق الوادي[2] للعمل كميناء حربي وتخلى عن هذا المشروع بعد اصطدامه بتكاليفه الباهظة فعرفت البحرية المساوئ الكثيرة[3].

أمر خير الدين وهو في عهد أحمد باي كان آمر لواء الخيالة أن يجمع عددا حدد له من كسر وبرقو على الخصوص، شعر أحمد باي بطول المدة التي يقضيها الجنود والملل الذي لحق بهم نتيجة عدم تحديد مدة الجندية فأوجد فكرة العوض للجنود اللذين طالت مدة عملهم وضعفت أبدانهم بتغيرهم تخفيفا لهم من التعب الطويل وأمر بأن ينتخبوا من يصلح للخدمة العسكرية من هذه الجهات ليعوضوا الضعفاء من إخوانهم القائمين بفرض الكفاية على المجموع في حراسة الثغور و طلب منهم التعاون.

---

[1]–ميناء طولون الحربي: يقع بأشهر مدينة في جنوب فرنسا على البحر الأبيض المتوسط بها مرسى سفنها الحربية، إستردها الفرنساويون بعد أن تمكن منها الإنجليز في نفس السنة 1793 بقيادة نابليون بونابرت والتي كانت فاتحة أعماله و مقدمة إنتصاراته (ينظر: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح إحسان حقي، دار النفائس، ط1، بيروت، 1981م،ص 238).

[2]–حلق الوادي: هو ميناء تونس العاصمة (ينظر: نفسه، ص 233).

[3]– الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص53.

يبدو أن أحمد باي اتخذ هذا الحل بعد أن لاحظ تكاثر الهروب من المعسكرات وأراد التقليل من هذه الظاهرة المتزايدة وخاصة بعد تأخير الأجور لكن الجيش لم يلبث بسبب ضعف الظروف المادية المترتبة عن التوسع في البناءات والمصاريف والأحداثات العسكرية و لم يبق تحت السلاح إلا حوالي 10000 جندي بعد أن عجزت الدولة عن دفع المرتبات لكامل الفرق[1].

أهم إنجاز قام به أحمد باي في المجال العسكري هو إنشاء المدرسة الحربية التي كان تأسيسها سنة 1840م في باردو وبقصره وتعود أهمية هذا العمل بكونه الجانب العلمي الذي لابد منه لتكوين جيش حديث إذ لا يتم تعميره بدونه وفي نفس الوقت كان بداية التعرف على الطرق التعليمية الحربية في أروبا المتقدمة في هذا الشأن وعن طريق المدرسة تم أول اتصال علمي حقيقي بين تونس وأوروبا في العصر الحديث وكان هدف المدرسة تكوين ضباط على أسس علمية وهي من ناحية أخرى مظهر من مظاهر المحاكاة لمثيلاتها في إسطنبول والقاهرة وقد بدأت عملها بـــ 50 تلميذا اختيروا من بين صغار المماليك وبعض أبناء البلاد يتعلمون فنون الحرب نظريا وتطبيقيا إضافة إلى علوم الدين واللغات : العربية + الفرنسية + الإيطالية وكان أول مدير لها المستشرق الإيطالي كاليقاريس[2] ثم الضابط الفرنسي كمبنون[3].

2- الاصلاحات السياسية والادارية :

تعد ولايته المشير أحمد باي بداية عهد جديد في تاريخ تونس وعلاقتها بالدول الأجنبية وقد ابتدأ أحمد باشا عهده بعزيمة ثابتة على الإصلاح وهمة فائقة في الأخذ بوسائل التقدم وساعدته على ذلك

---

[1]- نفسه : ص59.

[2] - كاليقاريس: هو الأمير آلاي كالي قارس، مستشرق إيطالي درس العربية في الشام، وعمل بالعسكرية التركية تم بالبلاد التونسية من عهد حسين باي الثاني، وضع كتاب عن سيرة نابليون، و أشرف على رئاسة مدرسة باردو الحربية (ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص 36).

[3]-كمبنون: عندما أخذ أحمد باي ينظم جيشه كتب الى فرنسا يسألها المعونة في ذلك فأرسلت إليه بعثة من الضباط الفرنسيين و على رأسها القومندان كامبنون الذي صار فيما بعد وزيرا للحربية الفرنسية في حكومة جامبتا (ينظر: أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، د ت).

تربيته العسكرية فقد نشأ في فترة الإصلاحات العسكرية النظامية التي كانت قد أخذت بها تونس وكان قد بدأ في ولاية أبيه تنظيم العسكر النظامي فاعتنى هو بهم وأنشأ مدرسة عسكرية لتخريج الضباط وتميزت فترة أحمد باشا بالتفتح على التيارات الثقافية في أوروبا فقد تتابعت رحلات رجال الدولة إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية.

فشاهدوا ما كانت عليه هذه البلاد من نهضة وقد سافر أحمد باشا بنفسه إلى فرنسا وكان لهذه الزيارة أثرها الوطيد للعلاقات التونسية الفرنسية ومن المآثر الثقافية المرتبطة بهذه الفترة تأسيس المكتبة "الأحمدية"[1] كذلك حاول النهوض بجامع الزيتونة وعمر خزائنه بالعديد من الكتب, لكن رغم مظاهر النهضة التي تميز بها عهد المشير أحمد باشا فإن سوء الحالة الاقتصادية في البلاد وعجز ميزانيتها عن تحمل أعباء مشروعاتها الضخمة هذه ,أجبر الباي أن يضاعف الضرائب على الشعب ثم اضطر في النهاية لأن يوقف الكثير من مشروعاتها فأغلقت مدرسة باردو أبوابها وقد عانى الشعب التونسي في الفترة الأخيرة من حكم أحمد باشا الكثير من المظالم على يد "مصطفى خزندار "[2] وزير العمالة والداخلية الذي ظل مسيطرا على الوزارة في تونس ما يقرب 35 سنة ووزيره في الشؤون المالية محمود بن عياد وزاد الوضع سوءا أن اضطرت الدولة رغم ظروفها هذه إلى المساهمة في إعانة الدولة العثمانية في حرب القرم وعلى كل رغم كل هذه الظروف فلم تقع تونس في عهد أحمد باشا في الاستدانة والاقتراض من الدول الأوروبية[3].

---

[1]–مكتبة الأحمدية: في رمضان سنة 1256ه أنشأ أحمد باي هذه المكتبة بعد أن إشترى سائر كتب الوزير حسين خوجة وأضاف إليها كتب آله الموضوعة في خزانة أسلافه بجامع بيت الباشا وأمر بوضعها في جامع الأعظم بحضور العلماء (ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 49-52).

[2] – مصطفى خزندار: ولد باليونان سنة 1817م، نشأة صحبة أحمد باي في قصر أبيه، إختاره أحمد باي لمنصب المالية والداخلية، وزوجه أخته، إشتهر بحبه للمال والسلطة عزل عن السلطة عام 1873م (ينظر: الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 68-69).

[3]–شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث,مكتبة الانجلو المصرية ,مصر القاهرة ,1988م ,ص 88-89.

تخضع تونس كدولة مسلمة للحق العام الإسلامي الذي يميز بين السلطات الثلاث: التشريعية و التنفيذية والقضائية,أما السلطة التشريعية فهي ليست دون حدود ولا اعتباطية وإنما تنظمها وتحددها الأسس التي يقوم عليها الشرع في المجتمع الإسلامي.

هذه السلطة قادرة على التطور الحر في حدود واتجاه القانون الإسلامي ولئن كان دورها ضيقا في الأحوال الشخصية فهو واسع في إطار التشريع المدني، إن الحق الإسلامي العام يقضي بأن يكون القانون نتيجة التعاون الشعبي وهو يفرض على صاحب السلطة العليا الذي ينتخبه الشعب استشارة ممثلي الشعب في وضع القوانين والرجوع إلى رأيهم، وهكذا ليس لباي تونس على عظمة مقامه غير السلطة التنفيذية والتنظيمية مراسيمه ليست من الدستور أو الشريعة وإنما هي قوانين ولقد تقادم أحمد باي على تذكير لدى تنصيب البايات في فرمان الولاية وموافقة الشعب عليها بأسس الحق العام وهذا عزم الخروج عليه[1].

كما أن مبدأ الشورى والرجوع إلى مجالس البلد نجم عنه قواعد عرف لم يخرج عليها الباي أبدا حتى إن فعل نتيجة لتفقد الواجبات تجاه الدولة قومت جنوح مملوكه.

ولقد قضت ضرورة التطور الاقتصادي العالمي الجديد يواكبه رغبة دائمة بتطوير التشريع المدني بدأ بتونس إلى إيجاد سلطة تشريعية واضحة الحدود وأفضل تنظيما مما سبق على أن تكون فعالة وإصلاحية وعلى هذا تعاون الشعب مع أحمد باي معتمدين على الدعم الأوروبي إلى تمديد الحقوق و الواجبات من خص منها الأمة ومن خص منها أميرها الحاكم ويسترعي النظر بصورة خاصة فيه أن أحمد باي منح الأجانب نفس الحريات التي يتمتع بها المواطنون ونفس الحقوق المدنية التي تتفق مع صفتهم الأجنبية ويعطي السلطة التشريعية الأمير على ألا يتجاوز القوانين وعلى أن يكون مسؤولا عن أعماله

[1]-عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة, دار القدس ,بيروت لبنان ,مايو 1975م ,ص29-30.

أمام المجلس الأعلى (السلطة التشريعية) أما الوزراء فلا يستطيعون اتخاذ قرارات لها صفة الأهلية العليا إلا بعد الحصول على موافقة المجلس الأعلى[1].

هكذا نجد نظاما برلمانيا قام به أحمد باي يمارس السلطة التشريعية فيه رئيس الجهاز التنفيذي بتعاون مع المجلس الأعلى المؤلف من ستين عضوا ينتقي الأمير منهم عشرين من كبار موظفي المملكة وأربعين من وجهاء البلاد ويتجدد خمس عددهم كل عام ويحل محل اللذين انتهت عضويتهم آخرون بالقرعة من قائمة الأربعين مرشحا يقترحها المجلس ويوقعها رئيس الدولة أما الأعضاء المجلس فلا يجوز عزلهم إلا في حالة ثبوت إرتكابهم الخيانة ولقد كان هذا المجلس هو حرس القانون والحكم الأعلى في تفسير القوانين وهو الذي يصوت على ميزانية الضرائب ولكن هذا النوع من القوانين جلب افدح النتائج في البلاد من زيادة الضرائب لكن بعد أن خيم الهدوء أحست البلاد بالحاجة إلى الأمن المشروع بالشرعية من أجل النهوض الاقتصادي.

قام أحمد باي على إحترام الشخصية والممتلكات وثمار العمل ويكتسب فيه الفرد حرية الفكر والرأي الاجتماع بمجرد موافقته على أنها خبر ضروري ولقد كانت حرية الرأي فلا يجوز الباي على المساس بأي حرية عامة كما أن حق الشكوى كان معمولا به أما الجمعيات الحرفية أو ذات الأهداف المثالية مثل المؤسسات المقدسة لا تقوى الحكومة على المساس بها لأنها إذا فعلت ثار الشعب أما حرية الصحافة فليست أحسن حالا فكانت تحت رحمة قرار من الإدارة المغفلة[2].

وفي صفر من السنة 1261 (فيفري 1845م)، تشكى الافرنج، على لسان اكبر القسيسين بتونس، من ضيف موضع اجتماعهم لعبادتهم، فاقتضت سياسة الباي إسعافهم، تألفا الوافدين من التجار.

---

[1]-المرجع السابق: ص31-ص32.

[2]-المرجع السابق: ص 32-ص39.

و كتب بذلك الى قنصل الفرنسيس بتونس، ثم زاد في توسيعها بعد ذلك [1].

وفي محرم من سنة 1262، اثنتين وستين (جانفي 1846م)، صدر أمر الباي في سائر مملكته بعتق المماليك السودان، وذلك أن غالب أهل هذه المملكة عمّرها الله تعالى، لا يحسنون ملك إخوانهم من بني آدم على الوجه الشرعي أو قريب منه. ولهذا الباي في ظاهر حاله شيء من الميل بطبعه إلى الحضارة التي أساسها وملاك أمرها الحريّة وقدّر أن ذلك ربما يقنع الطالب للتنظيمات الخيرية التي من أصولها الحرية.

و لم يأمر بذلك دفعة، بل تدرّج الى الوصول إليه. فأمر في رجب من سنة سبع وخمسين (أوت-سبتمبر 1841م). بمنع بيع الرقيق في السوق كالبهائم، و أسقط المال الموظف للدولة عن أثمانهم، ويسمى ملتزمه بقايد البركة [ومقداره ينيف على الثلاثين الف ريال في السنة]، وهدم الدكاكين الموضوعة لجلوسهم، وتسمى القفص. وسكت عن بيعهم في غير السوق.

ثم منع خروج المماليك من العمالة للتجارة فيهم، وكتب بذلك لمراسي المملكة. وفي ذي القعدة من سنة ثمان وخمسين (ديسمبر 1842م). صدر أمره بأن المولود في المملكة التونسية حرّ لا يباع ولا يشترى[2].

الإدارة كانت أكثر الأجهزة العامة أهمية وربما كانت أهم من الحكومة نفسها في البلدان الشرقية وعلى ذلك ما كان يجوز ترك الإدارة للتونسيين تحاشيا للمراقبة المزعجة ومن أجل الهيمنة، يتصل فيها الجهاز الإداري حتى بأمور بيوت الناس الداخلية فالأمر لا يتعلق بالبحث على مصالح التونسيين وإنما بتحقيق غايات الوزراء والبحث عن أفضل نهج لاستغلال البلد لحساب الأجانب وهنالك عوامل منها رغبة الموظف في رضى سيده وهمه أن يثبت أمانته بعد أن يمر بأسوأ انتقاء، حولت الإدارة إلى خلايا للتجسس والوشاية.

---

[1]- أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج4، ص79.

[2]-المصدر السابق : ص 86-ص87.

ومن الطبيعي في مثل هذه الوظائف الدائمة الاتصال بالعامة أن يكون التونسي أفصل مادامت لا تتطلب مواهب خاصة أو معلومات صعبة مثل: جباه الضرائب المباشرة، وحراس الغابات وعمال الجمارك.

كانت الكتابة العامة موزعة بين وزارة الداخلية وإدارة الأمن العام والكتابة العامة التي يديرها المستشار المكلف بمركزية أعمال الوزارات المختلفة وتقديمها للباي وكانت هذه الأجهزة الثلاث تخضع لسلطة الوزير الأعلى وتتألف الكتابة العامة إلى: الأمن العام + الصحة العامة + أدارة المحافظات + الحبوس والأوقاف + إدارة المؤسسات الدينية[1].

3-اصلاح التعليم:

في 27 رمضان سنة 1258ه/ غرة ديسمبر سنة 1842م رتب أحمد باي ثلاثين مدرسا بجامع الزيتونة، نصفهم من المالكية، ونصفهم من الحنفية. وحبس عليهم دخل بيت المال. وهو إرث من لا عاصب له. وكتب ذلك في منشور بالذهب، وختمه بطابعه، وعلقه عند باب الشفاء من جامع الزيتونة... وظهرت عنايته بهذه المأثرة و أتى الجامع مرارا في غير أوقات الصلاة ويجلس وراء حلق التدريس ولا يقوم له الشيخ ولا أحد من الطلبة، تحريكا لعزائم الطلبة وترغيبا لهم فيما يقرب إلى الله زلفى، ويثمر في الدنيا العزّ الأوفى[2].

كما أقام بالجامع (جامع الزيتونة) خزائن كتب بها نحو سبعة آلاف مجلد، ونتج من ذلك إحياء العلم وكثرة العلماء بالقطر، ومنهم فحول يعزّ نظيرهم، ولا زال ذلك مستمرا، والله الحمد[3].

كانت تونس موئل ثقافة وحضارة لامعتين وكان الزائرون يقصدونها من أطرف العالم الإسلامي الأربعة ليتزودوا من منهلها ولقد إزدهرت بالعديد من المفكرين و ظلت مؤلفاتهم حتى يومنا محط

---

[1]-عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص ص 40-41.

[2]- أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج4، ص 65-ص67.

[3]- محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 435.

إعجاب العالم الإسلامي كله ووسط حلقة للمستشرقين الأوروبيين وكان الأدب يحظى بإعجاب لجمال أسلوبه وفي التاريخ القريب منا نجد الثقافة الفكرية قائمة لم تمس رغم الكوارث السياسية التي هزت تونس.

في عام 1840م أسس مدرسة البوليتيكنيك التي يتناسق فيها برنامج الثقافة العامة مع الفن العسكري أما الجامعة فقد أعيد تنظيمها على أسس جيدة وتوسعت مكتبتها ففي سنة 1842م أصدر أحمد باي قانون ينظم سير الدروس و يحسن راتب الأساتذة ويفرض عليهم الدوام و يضمن حسن التدريس و جهاز التدريس وانتقاء المرشحين لمراكز الأساتذة الشاغرة[1].

4-الإصلاحات الاقتصادية:

كانت تونس تتمتع بخصب أراضيها التي يسقيها جهاز الري الواسع والغزير وكان لموقعها مفترق طرق أقتصادية عالمية كبرى وهي البلد الزراعي قبل كل شيء أثرا في جعلها محط طمع الدول الكبرى أما بالنسبة للتجارة فلم تكن بأحسن من سابقتها فبفعل الضغوط الأوروبية ازدادت تجارة تونس مع الدول الأوربية مما أدى في النهاية إلى نتيجة حتمية ألا وهي زيادة واردات تونس على صادراتها وعلى وجه الخصوص المواد الثمينة والكماليات في المقابل قلصت الصادرات الشاشية، فيما ازداد الطلب على المنتوجات الفلاحية كزيت الزيتون.

لكن رغم مظاهر النهضة التي تميز بها عهد المشير أحمد باشا فإن سوء الحالة الإقتصادية في البلاد وعجز ميزانيتها عن تحمل أعباء مشروعاته الضخمة أجبر الباي على أن يضاعف الضرائب على الشعب، ثم إضطر في النهاية لأن يوقف الكثير من مشروعاته فأغلقت مدرسه باردو أبوابها[2].

أسس دولة أكثر تقدما وقد ظهرت التجربة الإصلاحية بشكل واضح في عهد أحمد باي(1837-1855م).

---

[1]- عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص49.

[2]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 289.

بدأ تقلب الحالة التي وصلت إليها تونس بعد احتلال الجزائر يظهر حيث تولى الحكم المشير أحمد باشا الذي استمرت ولايته 19 عاما منذ سنة 1837م وكانت تربيته وميولاته عسكرية ونشأ في طور الإصلاحات العسكية النظامية التي أخذت بها الدولة التونسية تبعا لتنظيمات السلطان محمود الثاني العثماني فابتدأ أحمد باي حكمه وملكه بعزيمة شديدة للإصلاح، وهمة متفردة في الأخذ بوسائل التقدم الذي كان يتطلع إليه منذ نشأته بتأثير الذي تولى تربيته وتنشئته وهو الوزير "مصطفى صاحب الطابع" كان مصطفى صاحب الطابع[1] مثالا حيا لرجاحة التفكير والاستقامة في السيرة والغيرة على المصالح العامة وكان هذا الوزير شغوفا بابن خلدون[2] ومتعلقا بآرائه ودارسا لها فكان دستور تفكيره مستمدا من "المقدمة" ونظرياتها وكان قد عني بشؤون العلاقات الفرنسية مع تونس بعد احتلالها الجزائر[3] في عهد حسين باشا[4] واستمر يتابع ذلك في عهد مصطفى باشا وقد أدرك الأخطار الاستعمارية الفرنسية المحدقة بالوطن، وقد تمكن من خلال العلاقة التي تربطه بأحمد باي التونسي من أن يجاهر بفكرة الإصلاحي الذي استوحاه من تأثره بـــ «مقدمة ابن خلدون»، وقد فكر في لطريقة لتخليص تونس من الإهانات التي تتلقاها من تطاول الفرنسيين والأوروبيين عموما وقد استطاع أن يقنع دوائر الحكم الملكي بأن تتجه نحو الإصلاح وبناء الدولة التونسية على أسس عصرية وقد كان المشير أحمد باي التونسي صاحب النزعة الاستقلالية ميالا إلى تفخيم شأن المملكة التونسية وإبعادها عن نفوذ الدولة العثمانية المباشر وقد رأى أن الدولة العثمانية نفسها تعمل

---

[1]–مصطفى صاحب الطابع: (المتوفي سنة 1277ه/ 1861م) مملوك أصله من القرج، خدم الدولة منذ أن أهدي إلى حمودة باشا، صاهره مصطفى باشا، قام بمهام السفير إلى الجزائر وتولى رئاسة المجلس الأكبر (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص665).

[2]–ابن خلدون: هو ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر محمد بن الحسن (732-808ه/1332-1406م)، هو رجل من أقوى شخصيات الثقافة التونسية والعربية والإسلامية زمن تراجعها وأفولها، و يعتبر بوجه عام مؤرخا وعالما إجتماعيا و فيلسوفا (ينظر: عبد العزيز الدولاتلي، تونس أعلام و معالم، المطالبع الموحدة، تونس 1997م، ص 139).

[3]–طاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية 1830-1956م,دار المعارف , تونس سوسة ,ص 16.

[4]–حسين باشا: هو الباي حسين حسن الثاني، ولد بتونس سنة 1198ه/1788م، وتوفي سنة سنة 1253ه/1837م و إعتلى العرش الحسيني سنة 1824م الى 1838م(ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 1854).

على تنظيم جيشها على الطريقة الأوروبية العصرية والاقتداء بصفة خاصة بالنهضة العصرية، التي كانت العامل الأول والأساسي في التأثير على سير النهضة التونسية وقد تعمق بذلك بالأخوة العربية وقرب المواصلات بين مصر وتونس وما بدأ يصدر عن مصر من إنتاج المطابع[1].

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 16-17.

خلاصة الفصل:

رغم تعدد مجال الإصلاحات احمد باي فإن كل هذه الإنجازات هي في الحقيقة مركزية لا تتجاوز حاضرة تونس وكانت كل السياسات عمودية في مختلف العصور وحتى بعده و لم تعرف البلاد تنمية شاملة ونهوضا عميقا وأفقيا شمل كامل البلاد إلا مع دولة الإستقلال سنة 1956 م ولكن ما أنجز رغم مركزيته فقد كان هاما و واعدا و مبشرا بطبقة سياسية وإصلاحية وطنية توسع مجالات الإصلاح ليصل إلى كل مناطق البلاد كما هو الحال اليوم.

الفصل الثاني: عهد الأمان ودستور 1861م

أولا: عهد الأمان وأسبابه:

1- أسباب اللجوء العهد الأمان.

2- نص عهد الأمان1857م.

3- لجنة تفسير قواعد عهد الأمان.

ثانيا: محمد الصادق باي ودستور 1861م:

1- محمد الصادق بايا على تونس (1859-1882).

2- إعلان دستور 1861م.

3- تشكيل المجلس الكبير.

تميز حكم محمد باي (1855-1859م) بالعديد من الإ صلاحات با شرها عند إ ستلامه الحكم ومن أهمها عهد الأمان والذي كان له الأثر الأكبر في تاريخ تونس، كما سار علي نهجه من بعده محمد الصادق باي (1859-1882م) والذي تعهد بالإلتزام بعهد الأمان عن طريق إنشاء دستور 1861م.

ومنه نطرح الإشكال التالي: ماهي أهم أركان عهد الأمان ؟ وفيما تمثلت الدوافع التي جعلت الباي يعمل بمقتضاه ؟

وما هي التغييرات في أنشأها محمد الصادق باي من خلال دستور 1861م ؟

أولا: عهد الأمان وأسبابه.

1- أسباب اللجوء العهد الأمان:

ا ستمرت حركة الإ صلاحات في تونس على رأ سها عهد الأمان على وثيرة واحدة في عهد الباي محمد (1855-1859)[1] و ذهبت الم صادر إلى القول أن هذا الا ستمرار كان بتأثير نوعين من الأسباب[2].

- **أسباب داخلية:** قادها عدد من رجالات الإصلاح الوطنيين من الوسطاء وذوي النوايا الطيبة من الأهالي حيث كل منهم يشير على الباي بسياسة الإصلاحات ولكل صنف دوافعه الخاصة.

فأدى ذلك بالباي إلى أن ينفق بلا ح ساب على شراء مواد أوروبية وإلى أن يقوم بتوظيفات مالية باهظة بقدر ما هي عديمة الجدوى[3].

- **أ سباب خارجية:** وب ضغط من الدول الأوروبية التي كانت تبحث لها عن موطئ قدم لغرض الهيمنة الا ستعمارية على تونس فعلت على فرض إ صلاحات مثلت صدى للم صالح الا ستعمارية وتعبيرا ن التبعية للخارج خا صة وأنها ت سعى إلى ضمان م صالح الرعايا الأجانب و لم تهتم بم سألة إصلاح الحكم الذي يمثل ركيزة العمران[4].

---

[1] – محمد باي : هو المشير الثاني محمد بن حسين بن محمود باي آلت إليه وراثة العرش الحسيني بعد إبن عمه أحمد باي سنة 1855م، لم يستمر في الحكم طويلا حتى وفاته سنة 1859م تميز عهده بعاملين بارزين : – صدور عهد الأمان – التنقيص من الجيش الذي بناه أحمد باي طيلة فترة حكمه (ينظر: الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859- 1882م)، تق عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس، تونس، نوفمبر 1995م، ص 58) .

[2] . luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: The Reformation Experience In Tunisia Duringmohamed Al-Sadiq Bay Reign1895-1881 AD, V 6(2) , January 2019 , P 504.

[3] – محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس، تع محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، ط3، تونس، 1993م، ص97.

[4] – مراد مهني: الثقافة السياسة وتطور المؤسسة البرلمانية، قراءة سيوسيو تاريخية في التجربة التونسية (1861م-2011م)، دفاتر السياسة والقانون، ع 12 ،جانفي 2015م ، ص 153.

● **أولا:** أن الدولة العثمانية قد طالبت بتطبيق فرمان التنظميات[1] الذي أصدره السلطان عبد المجيد عام 1839م[2].

وكان سفراء الدول الأجنبية يضغطون من جانبهم على الباب العالي[3] مطالبين بسرعة تطبيق هذه التنظيمات التي تحفظ حقوق رعاياهم في كافة الولايات العثمانية[4].

---

[1] – فرمان التنضيمات : أصدرها السلطان عبد المجيد الأول عامي 1854م- 1856م بها بدأ في الدولة العثمانية ماسمي بعهد التنظيمات وهو إصطلاح يعني تنظيم شؤون الدولة وفق المنهج الغربي، وبهذا الفرمان تم إستبعاد العمل بالشريعة الإسلامية، وبدأت الدولة في التقنين وإقامة المؤسسات – (ينظر: علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، مكتبة حسن العصرية، ط2، لبنان، 2012م، ج 2، ص 141).

[2] – السلطان عبد المجيد: (1255-1277ه/1839-1860م) تولى الحكم بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني سنة 1839م وكان عمره لم يتجاوز السادسة عشر، فكان صغر سنه هذا فرصة لبعض الوزراء التغريبين لإكمال مابدأه والده الراحل من إصلاحات على الطريقة الأوروبية.(ينظر: نفسه، ص 137).

[3]– باب العالي: إسم أطلق في العصر العثماني على المقر الرسمي لرئاسة الوزراء (الصدارة العظمى) في إستانبول، إبتداء من عام 1130ه/1718م كان من قبل هذا التاريخ يطلق على البلاط السلطاني يعرف هذا الإسم بالتركية: (باب آصفي) (ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص62).

[4] – شوقي عطاالله الجمل: المغرب الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، مصر، 1977م ، ص116.

● **ثانيا:** كما إ ستغلت كل من فرن سا و إنجلترا ظروف صدور الحكم بالإعدام في تونس على يهودي إسمه باطو[1]من أتباع القائد نسيم (شمامة)[2]رئيس اليهود، بسبب شتمه مسلما و سب دينه، وكان اليهودي حال الشتم بحالة سكر على عادته المعروفة منه[3].

فضغط القنصل الفرنسي ليون روش(leon rochée)[4]، والقنصل الإنجليزي ريتشارد وود (richard wood) [5] على الباي منتقدين الحكم الصـــادر مطالبين بتطبيق فرمان التنظيمات الخيرية، و و صل الأمر لتلويح القنصل الإنجليزي بأن الأسطول البريطاني في مالطة مستعد للتدخل

---

[1] – باطو : هو صمويل سافيز رجل يهودي يعمل حمَّالا، داس وهو سكران طفلا مسلما بمركبته المعروفة «بالكريطة» في أحد شوارع تونس الحاضرة، وعندما لامه على فعلته من كان شاهدا للحادث، إنطلق يشتم ويسب علناَ الديانة الإسلامية وباي تونس، ولم يلبث أن مثل أمام لمحكمة المجلس الشرعي و أصدرت عليه الحكم بالإعدام وأمر الباي بالتنفيذ وقطع رأسه في ظرف أربع و عشرين ساعة وذلك رغم توسلات قنصل فرنسا لدى الباي للعقاب بغير القتل. (ينظر: محمد بيرم الخامس، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار، تح علي بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، ط2، تونس، 1999م، م 2 ، ص 623).

[2] – نسيم شمامة : هو نسيم بن بيشي شمامة الإسرائيلي، ولد بتونس سنة 1220ه/1805م، قدمه الباي رئيسا على اليهود في تونس في ربيع الأول سنة 1276ه/أكتوبر سنة1859م برتبة قائد، وبعد أن أمّن على أموال الدولة من سنة 1276ه/1859م إلى سنة 1280ه/1864م، رخص له مصطفى خزندار بمغادرة إيالة تونس إلى باريس دون محاسبة ثم إستقر بليوفورنيا حيث توفي في 25 ذي القعدة سنة 1289ه/24 جانفي سنة 1873م، (ينظر: نفسه، ص 619).

[3] – أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، م 2، ج 4 ، ص ص237- 239.

[4] – ليون روش : كان قنصل فرنسا العام بتونس من أول جويلية 1855م إلى أكتوبر 1863م، كان يحسن التحدث بالعربية (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق ،م 1، ص221).

[5] – ريتشارد وود : ولد بقسنطينة سنة 1806م، عين ملحق بالسفارة الإنجليزية بإسطنبول من 1825م إلى 1834م، تم قنصلا لبلاده بدمشق، تولى منصب قنصل عام لبريطانيا في تونس من 1855م إلى 1879م، (ينتظر: فتيحة شبيكة، السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الإجتماعية (1881م-1920م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة المسيلة، 2018-2019، ص 9).

عندما يطلب منه ذلك، كما هاجم وزير خارجية (الكونت فالســـكي) فرنســـا في 20 جويلية 1857م[1] تصرف الباي في القضية التي حكم فيها بإعدام اليهودي[2].

2- نص عهد الأمان1857م:

يعتبر عهد الأمان[3] الذي أ صدره الباي محمد البداية الحقيقية لم شروع الإ صلاحات الـ سيا سية في تونس، والذي حرره الوزير أحمد بن أبي الضياف[4] بعد مشاورات مع عدد من الشخصيات وعلى رأسها خير الدين التونسي[5] وعدد من الدبلوماسيين الأوروبيين وتحديدا الفرنسيين[6].

وتمت قرائته ضحى يوم الأربعاء العشرين من محرم سنة 1274 ه (9 سبتمبر 1857 م)، بصراية باردو « بالبيت الكبرى»، وبحـ ضور الباي و سائر أهل المجلس الـ شرعي، و أعيان الدولة، وأمير الأســـطول ومن معه من الأعيان، وقناصـــل الدول، وكبير الأســـاقفة والرهبان ، وأحبار اليهود، وغيرهم من الأعيان الوافدين[7].

وجاء نص عهد الأمان كما حرره الوزير أحمد بن أبي الضياف كالتالي:

---

[1] – هاجم « الكونت فالسكي » وزير خارجية فرنسا تصرف الباي من خلال مكتوبه الواصل إلى موسي روش، قنصل جنرال ومتولي كافة أمور فرنسا في عمالة تونس، بتاريخ 20 جويلية 1857، الخميس 29 ذي الحجة 1273ه، (ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 237).

[2] – شوقي عطاالله الجمل: المرجع السابق، ص 116.

[3] – ينظر : صور نسخ أصلية لنص عهد الأمان في ملحق رقم 02 ، ص 80 .

[4] –أحمد بن ابي الضياف : هو إبن الشيخ بالضياف ولد بتونس في 1504م، وتلقى العلم على يد مشاهير عصره تم تولى عدة وظائف حتى كان عهد المشير أحمد باي فقربه، وجعل بيده قلم دولته، وإعتمد عليه في سفارته للدولة العثمانية، وحيث تولى المشير محمد الصادق جعله من أعضاء مجلس الشورى الخاص سنة 1860م و إعتمد عليه في شرح القانون الأساسي المعروف بعهد الأمان، وأعضى من الخدمة لطلبه حين أقعدته الشيخوخة وتوفي في أكتوبر 1874م. (ينظر: شوقي عط الله الجمل، المرجع السابق،ص114).

[5] – خير الدين التونسي : من أصل شركسي، ولد سنة 1822، نشأ بإسطنبول في بيت أحد الباشوات الذي إشتراه وقدمه إلى باي تونس، وعمره 17 سنة، تربى في قصر أحمد باي، ثم عينه محمد باي سنة 1857 وزيرا للبحر بعد نجاحه في قضية محمود بن عياد، ثم كان من بين الأعضاء الذين شرحوا عهد الأمان، تولى رئاسة المجلس الأكبر سنة 1861م ثم ترأس اللجنة المالية، توفي في الأستانة سنة 1889م، (ينظر: الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 69).

[6] - luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: op.cit, p 504.

[7] – أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 240.

« الحمد الله الذي أو ضح للحق سبيلا، وجعل العدل لحفظ نظام العالم كفيلا، نزّل الأحكام على قدر المصالح تنزيلا، ووعد العادل وتوعد الجائر ومن أحسنُ من الله قيلا*، و صلاة والسلام على سيدنا محمد الذي مدحه في كتابه بالرؤوف الرحيم وفضله تفضيلا، وبعثه بالحنيفية السمحاء فبيّنها تبيينا وفصلها تفصيلا، ورتّبها كما أمره ربّه إباحة وندبا وتحريما وتحليلا، فلن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لســـنة الله تحويلاً، وعلى آله وأصـــحابه الذين أقاموا على معالم الهدى علما لمن اقتدى ودليلا، وفهموا الشريعة نصاً وتأويلاً، وأبقوا سيرتهم الفاضلة وأحكامهم العادلة أمانا جليلاً، ونستوهب منك اللهم توفيقا يُوصل إلى الإسعاد برضاك توصيلاً، وعونا على أمور الإمارة التي من حملها فقد حمل عبءاً ثقيلا، فقد توكلنا عليك والتجأنا إليك و كفى بالله وكيلا. أما بعد فإن هذا الامر الذي قلّدنا الله منه ما قلّده، و أســـند إلينا من أمور خلقه بهذا القطر ما أســـنده*، ألزَمَنا فيه حقوقا واجبة، وفروضا لازمة راتبة، لا تستطاع إلا بإعانته التي عليها الاعتماد، ولولاها فمن يقوم بحق الله وحقّ العباد، فَمَحَضْنا النصيحة لله في عباده، وأرضه وبلاده، والامل أن لا نبقي فيهم ظلما ولا هضما*، ولا نحرم لهم في إقامة حقوقهم نظما، وأنّى ينصرف عن هذا القصد بعمله ونيّته، من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرّة ولا يحب الظالم في بريّته*، فقد قال لنبيه المعصـــوم الاواب :﴿ يا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَوى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَاب ﴾[1].

و الله يرى أني آثرتُ في قبول هذا الامر، على خطره، مصلحة الوطن على ذاتي، وعمّرت بخدمته الفكرية والبدنية غالب أوقاتي، وقدَّمتُ من التخفيفات في الجباية* ما عُلِم خبرُه، وظهر بعون الله أثره، فانتشرت الآمال، وتشوقت النفوس إلى ثمرات الاعمال، وانقبضت عن التعدي أيدي العمّال، واستقصاء المصالح يقتضي تقديم اجمال، ومن رامها جملة فقد عرّضها، بسبب التعذر، للاهمال.

ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الامنية، باجراء ما عقدنا عليه النيّة.

---

[1]- القرآن : سورة ص، رقم 38، الآية 26.

وجرت عادة الله أن العمران لا يقع من نوع الانسان، الا اذا علم أن براءته هي الامن له و الامان، وتحقق أن سياج العدل يدفع عنه خوف العدوان، وان لا و صول لهتك ستر من حرماته الا بقوة الدليل وو ضوح البرهان، ولا يكفي لتحقيقه الواحد والاثنان، فاذا رأى الجاني تعدُّد الانظار غلّط، ان كان منصفا، حَدْسَه، وقال:﴿ و من يتعدَّ حدودَ اللهِ فقد ظلم نَفْسَه﴾[1].

وقد رأينا سلطنة الاسلام، والدول العظام الذين على سياستهم الدنيوية اعمال الاعلام في النقض و الإبرام، يؤكدون الأمان من أنفسهم للرعيّة، ويرونه من الحقوق المرعية*، وهو أمر يستحسنه العقل والطبع، واذا اعتبرت مصلحته فهو مما يشهد باعتباره الشرع. لان الشريعة جاءت لإخراج المكلّف عن داعية الهوى، ومن التزم العدل وأقســـم عليه فهو أقرب للتقوى، و بالأمن تطمئنّ القلوب وتقوى.

وقبل هذا كاتَبْنا علماءَ الملّة الاركان، وبعضَ الاعيان، بعزمنا على ترتيب مجالس ذات أركان، للنظر في احوال الجنايات من نوع الانســـان، والمتاجر التي بها ثروة البلدان وشـــرعنا في فصـــوله السياسية، بما لا يصادم، إن شاء الله، القواعد الشرعية*.

هذا وأحكام الشريعة، أعزها الله، جارية مطاعة*، والله يُديم العملَ بها إلى قيام الساعة.

وهذا القانون الـ سيا سي يـ ستدعي زمنا لتحرير ترتيبه، وتدوينه وتهذيبه. وأرجو الله الذي ينظر الى قلوبنا أن تـستقيم به أحوال الرئا سة*، ولا يخالفه ما ورد عن السلف الصالح من اعتبار السيا سة، وأنا العبد الفقير أعجّل لمر ضاة ربي بما تطمئن إليه النفوس، وتكون مترلته في النفس مترلة المـ شاهد المحسوس. وتأسيسه على قواعد:

الأولى: تأكيد الأمان، لـ سائر رعيتنا و سكان ايالتنا على اختلاف الأديان و الالـ سنة والالوان في أبدانهم المكرَّمة، و اموالهم المحرَّمة، أعراضـــهم المحترمة، الا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشـــورة* ويرفعه إلينا، ولنا النظر في الإمضاء او التخفيف ما امكن أو الإذن بإعادة النظر.

---

[1] – القرآن: سورة الطلاق، رقم 65، الآية 1.

الثانية: تساوي الناس في الصل قانون الاداء المرتب أو ما يترتب، وان اختلف باختلاف الكمية، بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته، ولا يحط على الحقير لحقارته، ويأتي بيانه موضحا.

الثالثة: التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف، لأن استحقاقه لذلك بوصف الانسانية لا بغيره من الاوصاف. والعدل في الأرض هو الميزان المستوي، يؤخذ به للمُحقِ من المُبطلِ وللضعيف من القوي.

الرابعة: ان الذمّي من رعيتنا لا يُجبَر على تبديل دينه، ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته، ولا تُمتَهَن مجامعهم ويكون لها الامان* من الاذاية والامتهان، لأن ذمّتهم تقتضـــي أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

الخامسة: لّما كان العسكر من أسباب حفظ النوع، ومصلحتُه تعمُّ المجموع، ولا بدّ للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله، فلا نأخذ العسكر الا بترتيب وقرعة، ولا يبقى العسكري في الخدمة أكثر من مدة معلومة، كما نحرره في قانون العسكر.

السادسة: ان مجلس النظر في الجنايات، اذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة، يلزم ان يحضره من نعيّنه من كبرائهم، تأنيسا لنفوسهم ودفعا لما يتوقعونه* من الحيف، والشريعة توصي بهم خيرا.

السابعة: ان نجعل مجلسا للتجارة*برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا احبابنا الدول للنظر في نوازل التجارات، بعد الاتفاق مع احبابنا الدول العظام في كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس، كما يأتي ايضاح تفصيله، قطعا لتشعب الخصام.

الثامنة: ان سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم، لهم المساوة في الامور العرفية والقوانين الحكمية، لا فضل لأحدهم* على الآخر في ذلك.

التاسعة: تسريح المتجر من اختصاص أحد به، بل يكون مباحا بكل أحد. ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها. وتكون العناية باعانة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيله.

العا شرة: ان الوافدين على ايالتنا لهم أن يحترفوا سائر الـ صنائع والخدم، بـ شرط ان يتبعوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن تترتب، مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر، بعد انفصالنا* مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه.

الحادية ع شرة: ان الوافدين* على إيالتنا من سائر اتباع الدول لهم ان يـ شتروا سائر ما يملك من الدور والاجنة و الارضين، مثل سائر أهل البلاد ، بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي تترتب من غير امتناع، ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد. ونبين بعد هذا كيفية السكنى، بحث ان المالك يكون عالما بذلك، داخلا على اعتباره، بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول.

فعلى عهد الله وميثاقه ان نجري هذه الاصـــول التي ســـطرناها، على نحو مابيناها، ووراءها البيان لمعناها، وأشـــهِدُ الله وهذا الجمع العظيم، المرموق بعين التعظيم، في حق نفســـي ومن يكون من بعدي*، ان لا يتم له أمر الا باليمين على هذا الامان الذي بذلت فيه جهدي، وجعلت فيه ســـائر الحا ضرين* من نواب الدول العظام واعيان رعيتنا شهداء على عهدي، والله يعلم ان هذا القـ صد الذي أظهرته، وجمعت له هؤلاء الأعيان وأشـــهرته*، هو ما أودعه الله في نيّتي، وإجراء أصـــوله وفروعه فَورا أعظم أمنيتي، والمرء مطلوب بجُهْده، ومن عاهد الله لزمه الوفاء بعهده، والحق هو العروة الوثقى، والآخرة خير وأبقى، وأ ستحلف مَن حولي* من هؤلاء الثقات، والحماة الكفاة، أن يكونوا معي في إجراء هذه المصلحة يدا واحدة، بقلوب سليمة متعاضدة، واقول لهم:﴿ وَلاَ تَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمْ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلا إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[1].

اللهم من أعاننا على مـ صالح عبادك فكن له مُعينا، وأوردْه من توفيقك عذبا معينا، اللهم اجعل لنا من عنايتك وإعانتك مدداً، وهب لنا من لدنك رحمة وَهَيِّئْ لنا من أمرنا رَشَداً، منك الإعانة على ما أوليت*، والمهديّ من هديت، والخير كله فيما قضيت.

---

[1] – القرآن: سورة النحل، رقم 16، الآية 91.

* – تشير إلى مواقع الإختلاف بين نص أحمد بن أبي الضياف ونص محمد بيرم الخامس والذي قيدناه في الجدول أدناه.

هذه مقدمة انتجتها الاستشارة ورآها العبد الفقير ناجحة صالحة، فأعنا اللهم ببركة القرآن و اسرار الفاتحة.

والسلام من الفقير الى ربه تعالى عبده المشير محمَد باشا باي صاحب المملكة التونسية. في 20محرم الحرام فاتح سنة 1274.

وكتب بخطه في عدة من ن سخة ما لفظه: « صح من كاتبه الم شير محَمد با شا باي، والله على ما نقول وكيل»[1].

ولما تمت قراءة نص عهد الأمان، ارتفعت الأصـــوات بالدعاء لمحمد باي، وأعلنت مدافع الفرح والتهاني، بأمان هذا النوع الإنساني، وعم السرور القاصي والداني.

بعت الباي نسخة لكل قنصل من قنا صل الدول مصححة بخطه وختمه، دليلا لالتزامه، ومع كل نسخة مكتوب منه لكل قنصل، نصه بعد افتتاحه واسم المخاطب به:

« أما بعد فالوا صل لكم ن سخة من العهد الذي قراناه لجميعكم في موكب يوم الأربعاء في 20 محرم سنة 1274، بمحضر أهل مجلسنا الشرعي وكافة أركان دولتنا وأعيانها. والنسخة مصححة بخطنا ومطبوعة بختمنا، لتكون عندكم معلومة محفوظة، وبعين الاعتبار لما فيها ملحوظة. فقد أ شهدناكم على إجراء العمل بما فيها، وترك ما ينافيها. والله يجعل في م ضمونها الخير والا صلاح، واليمن والنجاح. ودمتم في أمن الله وحفظه».[2]

تجدر الإ شارة إلى وجود بعض الإختلافات في نص عهد الأمان بين أحمد بن أبي الـ ضياف ومحمد بيرم الخامس ملخصة في الجدول التالي:[3]

---

[1] – إعتمدنا نص أحمد بن أبي الضياف. (ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ص ص240- 244).

[2] – أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ص 244-245.

[3] – محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، م 2، ص ص 625-626.

نص أحمد بن أبي ضياف	نص محمد بيرم الخامس
1- ومن أحسن من الله قيلا	1- ومن أصدق من الله قيلا
2- وأسند إلينا من أمور خلقه بهذا القطر ما أسنده	2- وأسنده إلينا من أمور خلقه بهذا القطر فيما أسنده
3-والأمل أن نبقي فيهم ظلما ولا هظما	3- والأمل أن لا نبقي فيهم بحول الله ظلما ولا هظما
4-ولا يحب الظالم في بريته	4- ولا يحب الظالمين في بريته
5-وقدّمتُ من التخفيضات في الجباية	5- وقدمت من التخفيضات في الجبايات
6-من الحقوق المرعية	6- من الحقوق الواجبة المرعية
7-بما لايصادم إن شاء الله القواعد الشرعية	7- بما لا يصادم القواعد الشرعية
8-هذا وأحكام الشرعية أعزها الله جارية مطاعة.	8- هذا وأحكام الشرعية جارية مطاعة
9- أن تستقيم به أحوال الرئاسة.	9- أن نستقيم بهذا الترتيب الأحوال
10- يوجبه نظر المجلس بالمشورة	10- يوجبه المجلس بالشورى
11- ويكون لها الأمان	11- ويكون لهم الأمان
12- لما يتوقعونه	12- لما يتوهمونه
13- للتجارة	13- للتجارات
14- لأحدهم	14- لأحد
15- بعد إنفصالنا	15- بعد الإنفصال
16- إن الوافدين	16- إن الواردين
17- ومن يكون من بعدي	17- وعلى من يكون من بعدي
18- وجعلت فيه سائر الحاضرين	18- وجعلت سائر الحاضرين
19- وأشهرته	19- وإشتهرته
20- وأستحلف من حولي	20- وأستحلف من لدّي
21- منك الإعانة على ما أوليت	21- الإعانة على ماوَلّيت و لك الشكر على ما أوليت

والمرجح أن هذا الإختلاف يرجع إلى أن محمد بيرم الخامس يبدو أكثر تفتحا على المخترعات العلمية ووسائل العيش الحديثة من أحمد ابن أبي الضياف و أكثر وعيا بالظاهرة الإستعمارية وأكثر تفطنا إلى المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية[1].

3- لجنة تفسير قواعد عهد الأمان:

لقد ترأس الوزير مصطفى خزندار وزير العمالة للمجلس الذي عقده الوالي وكان أعضاءه مصطفى آغة[2] وزير الحرب وخير الدين وزير البحر والوزير إسماعيل السني والوزير محمد وكاتب أسرار الوالي أحمد بن أبي الضياف[3].

و ضم هذا المجلس أيضا من العلماء والفقهاء من أهل المجلس الشرعي كل من، شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع[4]، والشيخ سي أحمد بن حسين باش مفتي المالكية، والشيخ سي محمد بن الخوجة[5] المفتي الحنفي، والشيخ سي محمد البنا المفتي، الملكي، وهؤلاء الأعلام الأربعة هم أكبر علماء القطر إذّاك[6].

و إجتمع هذا المجلس بدار الباي بالقصبة يومين في كل أسبوع و هما الأربعاء والخميس، للتفاوض في شرح الفصول المسطرة في عهد الأمان، إلا أن الفقهاء المذكورين ألزموا بالحضور يوم الأربعاء فقط، لإشتغالهم يوم الخميس بالمجلس الشرعي بدار الشريعة[7].

---

[1] – نفسه، ص 320.

[2] – مصطفى آغة: أصله من القرج، توفي في شوال سنة 1283ه/ فيفري 1867، (ينظر: نفسه، ص614).

[3] – نفسه، ص614.

[4] – محمد بيرم الرابع : ولد سنة 1220ه/1805م وتوفي سنة 1278ه/1861م، ومن أهم آثاره:الجواهر النسبية في شعراء البلاد التونسية. (ينظر: نفسه، ص614).

[5] – محمد بن الخوجة : هو محمد بن حميدة بن الخوجة، أخذ العلم عن أبيه وعن مشائخه حسن الشريف، و محمد بيرم الثاني، ومحمد بيرم الثالث، ثم تصدر للتدريس بعدها إعتنى بالقضاء بالمذهب الحنفي ثم إنتقل إلى الفتوى حتى تولى رئاستها وتوفي في يوم عاشوراء 1279 ه/ 8 جويلية 1862م بتونس (ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج8، ص ص 127-129).

[6] – أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج4، ص246.

[7] – نفسه، ص 274.

حيث رتب لهذا المجلس من نبهاء الكتاب[1] يكتبون مايقع بين الجماعة من المراجعات والمحاورات.

كانت بداية هذا المجلس بعد أن بعث الباي للجماعة مكتوبا في 16 أ شرف الربعين سنة 1274 ه الموافق ل الأربعاء 4 نوفمبر 1857م.

بعدها قرئ عليهم ما فسرت به القاعدة الأولى من عهد الأمان فإستحسنوه حتى قال شيخ الإسلام: «يمكن لي أن أخطب يوم الجمعة ب شرح هذه القاعدة وأ صلي بعدها الجمعة، إذ هي ملاك الدين والدنيا»[2].

وطلب الوزير خير الدين من الفقهاء الحاضرين أن يكتب كل واحد على قواعد عهد الأمان ما يراه ويدين الله به، فأجابوه لمطلبه، وكتب كل منهم شـــرحا منفردا على الإحدى عشـــر قاعدة التي تضمنها عهد الأمان أبدوا فيها الأحكام الشرعية المطابقة لتلك القواعد وتقاربوا في المرمى[3].

تم طلب الفقهاء المذكورون الإ ستعفاء من الح ضور بهذا المجلس متعللين بأن من صبهم الـ شرعي لايناسبه مباشرة الأمور السياسية، وإذا توقف بالمجلس في أمر فقهي يسألهم ويجيبون بالكتابة، فقبل الباي عذرهم وأراحهم من تعب الح ضور،[4] وعالج بقية الجماعة ف صول القانون، كل على ح سب إستعداده.

كما جعل الباي لنفسه مجلسا، يقبل فيه ما يعرضه المجلس المأمور ومن أعضائه شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بيرم، والوزير أبو النخبة مصـــطفى صـــاحب الطابع، والوزير الكنت جوزاب راف[5] وغيرهم.

---

[1] – منهم الأمير آلاي أغا عبد الله محمد البكوشي والفقيه أبا المحاسن يوسف جعيط، (ينظر: نفسه، ص247).

[2] – نفسه، ص 247.

[3] – محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 445.

[4] – أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص 248.

[5] – الكونت جوزاب راف : أصله من جنوة بإيطاليا، ولد بتونس في 3 فيفري 1795م، كاتبا في خدمة الباي حسين الثاني قبل 1830م، ثم تدرج في الخدمة مترقيا زمن مصطفى باي ثم أحمد باي، فكان بمثابة الوزير الحقيقي للشؤون الخارجية التونسية وبقي بالوظيف في عهد محمد باي وعهد محمد الصادق باي إلى سنة 1860م وتوفي بباريس في 2 أكتوبر 1862م. (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 614).

و لم يتم هذا المشروع في عهد محمد باي، ومع تأكيد القناصل وحرصهم بأنه لامحيص عما أشهدهم عليه نيابة عن دولهم لم يبخل الباي بذلك لأنه محب طبعا للعدل، وإنما عاقه عن إتمامه الأجل[1].

ثانيا: محمد الصادق باي ودستور 1861م

1- محمد الصادق بايا على تونس (1859-1882):

ولد محمد الـ صادق بن حـ سين بن محمود باي في 7 فيفري 1813م ورث الحكم بعد وفاة أخيه محمد باي بدعوة و موافقة أهل الحل العقد[2] إذ كان وقتها قائدا للجند في منطقة باجة[3] ولقد تعهد محمد الصادق باي أمام الوزراء على الإلتزام والعمل بعهد الأمان وأن لا يخالف ماجاء به[4].

وهو الباي الثاني عـ شر من سلـ سلة الأ سرة الحـ سينية الحاكمة في تونس منذ سنة 1705م، وقد حصل على لقب المشير الثالث[5]من السلطان العثماني مثل سابقيه أخيه وابن عمه، دام حكمه 22 سنة كاملة، و لم يختلف هذا الباي عن أخيه كثيرا، سومى أنه أقل منه أمية وجهالة، إلا أنه كان أكثرهم ضعفا في الـ شخـ صية، وهو متهم بـ ضعف خلقه الديني بـ سبب إنقياده لهواه، لمن يجلب له و سائل اللهو، حتى وقع أ سيرا لبعض وزرائه الذين وفروا له كل ما يطلب، لكي يبقى بعيدا عن الحكم[6].

---

[1] – نفسه، ص 245.

[2] – أهل الحل و العقد : هم نخبة من الناس يتم ببيعتهم إنعقاد الأمر للخليفة وتجب بذلك له طاعة العامة، (ينظر: أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1987م، ص143).

[3] – باجة : مدينة قديمة بناها الرومان تبعد مسافة ثمانين ميلا أو أكثر قليلا من تونس، فيها جميع أنواع الحرف ولا سيما الحياكة وفيها عدد كبير من المزارعين لأن ريفها متسع جدا وغزير الإنتاج، كان ملك تونس يثقل كاهل سكان هذه المدينة بالضرائب.(ينظر: الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، تر عبد الرحمان حميدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1399هـ، ص ص 437-438).

[3]-luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: op.cit, p 507.

[5] – جاء لقب المشير من الدولة العثمانية وهو أفخم الألقاب في أنظمة الجيش العثماني، وأول من لقب به من البايات هو المولى أحمد باي الأول، ثم المولى محمد باي، ثم الباي محمد الصادق باي. (ينظر: محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق وتح حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1986م، ص 64).

[6] – الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص 65.

فأ صبح قليل الإ كتراث ب شؤون البلاد، تاركا الاهتمام بال سيا سة وحاجيات الناس إلى الوزير مصطفى خزندار وأعوانه.

منذ تولي محمد الصادق الحكم وجد تبعية وإلتفاف الوزراء حول مصطفى خزندار والذي كان منفردا وم سيطرا على الحكومة التون سية وعلى قنا صل الدول الأوروبية، ف سلمه الباي أمر الحكومة ولقبه بالوزير الأول، وبقي منفذا لرأيه، ملازما للســـير على نهجه في كل أمر حتى في ما يعود إلى خاصة ذاته[1].

2- إعلان دستور 1861م:

يجمع عدد كبير من المؤرخين على أن محمد الصـــادق باي[2] كان منذ بداية عهده عاقد النية على الإ صلاح ويتحمل تلك الأو ضاع التي و صلت إليها البلاد المقربين منه والذين ألقى إليهم بمقاليد الأمور فأساءوا التصرف وإستغلوا الثقة الممنوحة لهم في الإثراء على حساب الوطن وأمنه[3].

برغم كل العقبات التي حدثت في تلك الفترة ب سبب تمكن م صطفى خزندار[4] من ال سلطة ظهر جانب مضيء تمثل في جهود الصلح الكبيرة للوزير خير الدين باشا حيث ساهم في تعديل الدستور عام 1861م وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث والمثمتلة في.

- **السلطة التنفذية:** *بيد الباي الذي فقد بعض صلاحياته.*
- ***السلطة التشريعية:*** مشتركة بين الباي والمجلس الأكبر.
- **السلطة القضائية:** إستقلت عن السلطة التنفيذية تأسست ضمنها مجلس الجنايات متمثلة في 10 محاكم[5].

---

[1] – محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 452.

[2] – ينظر : صورة محمد الصادق باشا باي في ملحق رقم 03 ، ص81 .

[3] – شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 118.

[4] – ينظر : صورة مصطفى خزندار في ملحق رقم 04 ، ص 82 .

[5] – حبيب حسن اللولب: الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع3، جانفي 2017، ص ص 48-49.

ومن تلك التعديلات نذكر أيضا، إقامة النظام البرلماني وتأسيس مجلس تشريعي له سلطة واسعة منها حق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور.

ونظمت الإدارة المركزية والإدارات المحلية تنظيما عصريا، كما نظمت البلديات والمحاكم الشرعية و شؤون الأوقاف، و سن قانون جديد يضمن للفلاحين حقوقهم[1]، كما و ضع برنامج خاص لتوزيع الأراضي الزراعية الأميرية على سكان البادية، وأنشئ مجلس للعناية بالشؤون الصحية وإدارة لغابات الزيتون وإدارة الأوقاف، ونظمت مناهج التعليم بجامع الزيتونة، وأسست المدرسة الصادقية[2] لدراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية، كما أرسلت البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا[3].

تعتبر هذه التعديلات الدستورية أكثر تطورا عن عهد الأمان كونها تعد تطبيقا للإصلاح الدستوري.

و اذا كان هذا الاصلاح قد منح الأجانب حقوقا مساوية لحقوق المواطنين، إلا أنه لم يلق ترحيبا من القناصل الأجانب وبالتحديد قنصل فرنسا، الذين إعترضوا على مثول رعايتهم أمام المحاكم التونسية للفصل في منازعاتهم مع أهل البلاد.

إذ أرادوا أن تكون تلك القضايا من إختصاص قناصلهم [4]، يعد دستور 1861م أول دستور في العالم العربي و الإسلامي، وقد إحتوى الدستور على روح عهد الأمان وهو يتكون من 44 مادة موزعة على (13بابا) إذ نصت المواد الثلاثة الأولى على الحريات الشخصية والمساواة أمام القانون والإدارة والضرائب دون تمييز بين الأشخاص والأديان[5].

---

[1] – هو قانون "الخماسة" المعمول به في تونس حتى اليوم، (ينظر: تامر الحبيب، هذه تونس، مكتبة المغرب العربي، ص 23).

[2] – المدرسة الصادقية : تميزت هذه المدرسة بحداثة تعليمها، وكانت عصرية في مضمونها ومناهجها ومجانية التعليم فيها حيث مثلت همزة وصل بين الحضارة العربية الإسلامية والأوروبية، (ينظر: حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص55).

[3] –تامر الحبيب: المرجع السابق، ص23.

[4] luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: op.cit, p 508.

[5] – ليلى بلحاج وعبير حابي: الأزمة المالية في تونس وإنعكاساتها على الوضع السياسي (1859م-1883م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في ظاهرة إستعمارية في الوطن العربي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015م-2016م، ص57.

كما تطرق الدستور 1861 م لهيكلية السلطة إذ مثل الهيكل التنفيذي مؤسستين أساسيتين هما

1- **مؤ سسة الباي:** والتي سعى من خلالها مؤ سسوا هذا الد ستور إلى إجراء تغييرات على بعض التسميات الخا صة بالأيالة التونسية إذ أبدل إ سم الباي بملك، كما حددت له صلاحيات تبدأ من العائلة المالكة وتعيين الوزراء وعزلهم .

2- **مؤ سسة الوزير الأكبر:** والذي حول له الد ستور الإ شراف على كل من وزارة الـ شؤون الخارجية ووزارة المالية، بالإضافة إلى حق النظر في وزراتي الحرب والبحرية .

في حين أكد الدستور على إنشاء مجلس إستشاري للشؤون الإدارية يشترك فيه التونسيون والجالية الأجنبية، لكنه لم يبين كيفية تكوين هذه المجالس[1].

لذلك أوجدت مواد أخرى في الدستور تؤكد حقوق الأجانب ومثال ذلك المادة التي تختص بحرية إمتلاك العقارات والأراضي داخل تونس إضافة إلى حرية التجارة وعدم إحتكار الدولة التونسية لأي نوع منها[2].

وإن كانت كل من فرنـ سا وإيطاليا بالذات قد رحبتا بهذه التـ شريعات التي كفلت الأجانب حق ملكية العقارات وممار سة الحرف مما أدى إلى تدفق المهاجرين الأجانب من أ صحاب المـ صارف و المتاجر و المغامرين على البلاد لكن كان هناك إعتراض على عدم منح رعايا هذه الدول الإمتيازات التي أقرتها الدولة العثمانية[3].

كان صدور د ستور 1861م موافقا لأغراض الأجانب، كما كان دلالة على خـ ضوع الباي لمطالب القنا صل، بعد أن بويع على أ ساس الإلتزام بعهد الأمان، لدرجة أن الأجانب إ ستغلوا هذا الد ستور للحصول على الأراضي الزراعية وإمتلاكها بالإ ضافة إلى الحصول على إمتيازات التنقيب عن مختلف المعادن حيث كان معظمها من نصيب فرنسا إيطاليا وبريطانيا.

---

[1]. luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: op.cit, p 509.

[2] – ليلى بلحاج وعبير حابي: المرجع السابق، ص57.

[3] – شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 119.

الأمر الذي زاد من تغلغل الرأس مال الأوروبي في الإيالة التونسية خاصة بعد تضاعف ديون الحكومة و التي إتجهت إلى الإستدانة من الدول الأوروبية والأجانب المقيمين في البلاد مما زاد الوضع سوءا[1].

كما رفع الباي محمد الصادق قيمة المجبي[2] من 36 ريال ألى 72 ريال وتعميمها على كافة المدن بعد أن كانت على الذكور البالغين من الرعية مستثنين حضر المدن الكبرى.

لكن بالرغم من كل تلك الحقوق التي منحها الدستور للرعايا الأجانب إلا أنهم إعترضوا على تطبيق القانون التونسي على رعاياهم الأمر الذي إضطر الباي إلى تشكيل مجلس خاص سنة 1861م للنظر في القضايا التي يكون أحد أطرافها أوروبي[3].

و ليتفادى محمد الصادق باي ذلك طرح قانون بأنه لايحق للأجانب التملك إلا لمن يقبل بالقضاء التونسي ، فوافقت بريطانيا على ذلك سنة 1863م و النمسا 1866م و إيطاليا 1868م و فرنسا سنة 1871م، إلا أن القضايا التجارية والجرائم تركت للقضاء التقليدي[4].

في جانفي سنة 1861م أعلن المشير الثالث محمد الصادق باي عن الدستور الأول التونسي وفي 23 أفريل الموالي دخل هذا الدستور حيز التطبيق[5].

وعقب هذا التشريع سافر الباي محمد الصادق إلى مدينة الجزائر بعد أن نجح القنصل الفرنسي في إقناعه لمقابلة الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث[6] والذي كان هو الآخر في زيارة للجزائر في الربيع

---

[4] -luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: op.cit, p 510.

[2] – المجبى : هي ضريبة شخصية أقرها محمد باي سنه 1856م، وتفرض أساسا على كل السكان الذكور البالغين، بإستثناء أصيلي تونس، والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، والجنود المنتدبين والقدامى، والطلبة ورجال الدين، وأعوان الباي والعجز، وتمثل أكبر قسط من عائدات الحكومة. (ينظر: علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع عمر بن ضو و آخرين، سراس للنشر، تونس، 1986م، ص 11).

[3] – ليلى بلحاج و عبير حابي: المرجع السابق، ص 58.

[3] -luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: op.cit, p 511.

[5] – محمد السنوسي: الرحلة الحجازية، تح علي الشوقي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1981، ج2، ص 486.

[6] _ نابليون الثالث:هو شارل لويس نابليون بونابرت، إبن لويس بونابرت، ولد بباريس سنة 1808م، قضى شبابه مغامرا في سويسرة و إيطاليا، ثم عاد إلى فرنسا بعد ثورة 1848م، عين رئيس للجمهورية في 10 ديسمبر 1848م،ثم أعلن إنقلاب

الأول سنة 1277ه سبتمبر 1860م، حيث تحدثا في توثيق العلاقات بين فرنسا وتونس، وفي أثناء المقابلة أي ضا عرض الباي ن سخة من عهد الأمان وخطابا ورد فيه:«... أيها ال سيد العظيم إنه بمقتضى نصائح جنابكم الرفيع للمقدس أخينا وعدد رعاياه منذ ثلاث سنين بقوانين لسائر سكان المملكة، واكتفى ذلك الوقت بوضع أساسها، ومن المعلوم أنه يعسر تبديل قوانين جنس جارية منذ اثني عشر جيلاً، ولما اقتضى الوقت والحال مع رغبة جلالتكم لزمني عدم المبالاة بهاته المشاق وإزالة ساير الموانع لإتمام ما وعد به المقدس أخينا، وحيث تم الآن القانون أعر ضه على جلالتكم، وأجعله تحت حماية ملك فرنســـا الفخيمة، ومن غير شـــك إن هذا لا يخلو من الغلط ولكن وقت إجرائه والخدمة بمقتضاه إن ظهر فيه بعض الخلل نبادر بإ صلاحه.... وجنابكم العلي تفضلتم بقولكم بأن بخدمتنا في راحة رعايانا، حصلنا على مودة جنابكم العزيز بهذا المعروض على جلالتكم صورته فإن رأيتموه بعين القبول وحرياً بأن يكون في كفالة الكرسي التي تفضل الله تعالى بجلوسكم عليه لفخر فرنسا وسعادة نوع البشر وأنه لامانع من دخول ساير السكان تحت قوانين البلاد قد نلت السعادة وبه تكون بحول الله راحة الخاص والعام، وأنا الكفيل بحول الله تعالى وقوته بإجرائه على ما هو مسطور وقد أشهدت الله على نفسي وكفى بالله شهيداً....»[1].

وبعد اللقاء أكرم الإمبراطور الباي محمد الصادق وهنأه بالإصلاحات العدلية التي أجراها[2].

الحكم في 2 ديسمبر سنة 1848 م وسمي إمبراطورا متلقبا بنابليون الثالث، ودام حكمه إلى غرة سبتمبر 1870م وتوفي بإنقلترا سنة 1873م، (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 617).

[1] – تركي بن عجلان الحارثي: الوجود العثماني في تونس في الفترة ما بين 1246- 1298 ه/ 1830-1881م، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ع4، 2008م، ص ص 84-85.

[2] – حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، ط4، تونس، ص 174.

3- تشكيل المجلس الكبير:

إن التدهور الإقتصادي الذي بدأت تعاني منه تونس منذ 1830م وصل في فترة الصادق باي إلى أقصاه لذلك كانت البلاد تحتاج إلى من يضبط أمورها ويقودها بمهارة فكان لابد من العمل على تغيير و إصلاح الأوضاع الداخلية للبلاد[1].

إتخذ محمد الصادق باي الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسس قانون عهد الأمان، فأنشأ المجالس الأهلية للفصل في القضايا بمقتضى القوانين التي أعلنت للسكان في سنة 1861م، كما عين بالمجلس الأعلى ستين عضوا لإبداء الرأي في السائل السياسية و الإقتصادية[2].

لقد مثل المجلس الكبير (أو مايسمى مجلس الشورى) السلطة التشريعية في دستور 1861م، والذي كان بمثابة برلمان عصر الإصلاح[3] ومن مهامه مراقبة الباي والحد من صلاحياته.

أما المادة 44 من الدستور من إختصاصها تحديد تركيبة المجلس الكبير والذي تكون من 60 عضوا أعضاءه من إختيار الباي نفسه يكون ثلثهم من الوزراء والموظفين العاملين في خدمة الدولة سواء كانوا في الجهاز العسكري أو السياسي أما الثلثان فمن أعيان البلاد وممن لهم مكانة عالية في المجتمع[4].

على أن يتم إستبدال أكبر الأعضاء سنا كل خمس سنوات، حيث يتيح للباي أن يعين منهم المسؤولين في الحكومة وثلاثة أرباع البقية بينما يتم إنتخاب الباقين منهم[5].

حدد الدستور صلاحيات المجلس الكبير في ممارسته للسلطة التشريعية على أساس أنه يقوم بدور المجلس الدستوري، والذي هو مكلف بحماية الدستور وتطبيق عهد الأمانّ، والسهر على حقوق جميع السكان، كما يعمل على مراقبة الباي نفسه والرقابة على القضاء.

---

[1] – شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 119.

[2] – نفسه، ص 118.

[3] – خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق محمد الحداد، دار الكتاب المصري واللبناني، مصر، 2012، ص 35.

[3] luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: op.cit, p 509.

[5] – ليلى بلحاج و عبير حابي: المرجع السابق، ص 55.

وقد عين الدستور في المجلس الأكبر لجنة مؤلفة من أثني عشر عضوا مهمتها التأكد من السلامة القانونية للقرارات الصادرة، ومجلس التحقيق بمثل محكمة إستئناف[1].

كما يقول أحمد بن أبي الضياف في أهمية هذه المجالس (إذا كانت المصلحة السياسية قد إقتضت وجود عهد الأمان فإن حفظ النفس والمال قد إقتضى إنشاء مجالس للجنايات والأحكام الشرفية ومجالس عليا للتحقيق)[2]. بالمقابل فإن المجلس الأعلى لا يمكن إعتباره مجلس تمثيلي بسبب أن الباي يختار أعضاؤه، إلا أن تواجد بعض المصلحين فيه و أهمهم خير الدين باشا[3]، بمنصب (كاهية)(مساعد الرئيس) بالمجلس الأكبر سنة (1276ه/1880م) ثم رئيس سنة (1277ه/1881م)[4].

مكنه من تصدر المشهد السياسي في الدولة في بداية الأمر من خلال مناقشة سياسية الحكومة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن قدرة رئيس الوزراء الخزندار في الحصول على موافقة المجلس على أعماله الفاسدة و إختلاساته[5] أسقطت المجلس الأعلى إضافة إلى ذلك فإن الباي قد شكل مجلس خاص برآسته ويضم رجال دولته، إختص بالنظر في مصالح الدولة، وتوقيع العقوبات وما يعرض من المجلس الأعلى لذلك توجهت مهامه للتصديق بعد توقيع الباي بعد أن كانت تتمثل في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى او القضاء.

حررت ضوابط هذه المجالس وضمانات أعضائها في نص أطلق عليه إسم قانون الدولة أو الدستور (الذي أصدره الباي عام 1860م وتم تطبيقه رسميا في أفريل 1861م، وظل معمولا به لثلاث سنوات حتى ثورة علي بن غذاهم[6].

---

[5] - luma Abdualziz Mustafa Et Rabiha Mohamed Khadaira: op.cit, p 510.

[2] – شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 118.

[3] – ينظر : صورة خير الدين التونسي في ملحق رقم 05 ، ص 83 .

[4] –خير الدين التونسي: المصدر السابق، ص35.

[5] – محمد السنوسي: المصدر نفسه، ص ص 491- 492.

[6] – ليلى بلحاج و عبير حابي : المرجع السابق، ص 56.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستطيع القول أنه ورغم كل المحاولات لبعث روح جديدة في بناء تونس من خلال عهد الأمان 1857م، ودستور 1861م في عهد محمد الصادق باي (1859- 1882م)، الذين فتحا الباب للتغلغل الأجنبي في البلاد ومما زاد في تأزم الوضع هو الفساد الذي إنتشر في جسد الحكومة إلا أن الواقع ساعد في توفير حافز للدول الأوروبية للمنافسة على خدمة مصالحها على حساب الإيالة التونسية.

الفصل الثالث: تأثيرات عهد الأمان على تونس.

أولا: تأثير عهد الامان على العلاقات التونسية العثمانية .

ثانيا: التدخل الاجنبي في تونس.

ثالثا :الهيمنة الفرنسية على تونس.

تعددت الإصلاحات في فترة حكم الصادق باي (1859- 1882م) وعلى رأسها دستور 1861م و ما ترتب عنه من ضوابط للجوانب الإجتماعية والسياسية و الإقتصادية كما طبق دستور 1861 بعد إلحاح وضغوط أجنبية لخدمة مصالحها لينتج عن ذلك عدة أزمات وعلى مختلف الأصعدة أثرت على الأيالة التونسية وعلاقاتها.

والتساؤل المطروح هنا هو: كيف كانت تأثيرات دستور 1861 على الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية ؟.

وما هو موقف الجيش التونسي من كل ذلك؟.

بالمقابل كيف إستفادت الدول الأوروبية من عمل الإيالة التونسية بمقتضى الدستور؟ وما هو موقف الدولة العثمانية من كل ذلك؟.

أولا: تأثير عهد الامان على العلاقات التونسية العثمانية:

1- الجانب الإقتصادي:

على الرغم من أن محمد باي لم يترك بالخزينة إلا خمسة ملايين ريال، فإنه لم يترك دينا على الدولة إضافة إلى أنه ترك موارد ثابتة للخزينة، تتمثل في الضريبة القارة التي تدعى الإعانة أو المجي، يدفع كل فرد قادر ستة وثلاثين ريال في السنة، إلا أن حب الصادق باي للترف ووجود مصطفى خزندار معه، جعله يتوسع في الإنفاق دون حساب حتى فرغت الخزينة بسبب مصاريف خاصة وكمالية[1].

بالمقابل يصف أحمد بن أبي الضياف الأوضاع الإقتصادية في تونس في ذلك الوقت، وما آل إليه حال الصناع والتجار والزراع وغيرهم من طوائف الشعب الذي أثقل كاهلهم بالضرائب، فقد ضعف الإنتاج الزراعي وأصبحت الصناعات التقليدية تعاني من المزاحمة الأوروبية وتدهورت التجارة الخارجية وأصبح الفلاحون مرغمين على بيع مواشيهم حتى يمكنهم من دفع الآداء وأرتفعت أثمان الحبوب والمحاصيل الغذائية حتى أصبح من المألوف أن يساق المئات من المدنيين المفلسين إلى السجن كل يوم[2].

ووصل الأمر إلى أن نهبت الحكومة مدخول الأوقاف وتضاعف الدين العمومي المتمثل في أن العاملين في هياكل الدولة والموظفين بالإدارات وبالجيش ومن المقاولين وممولين صاروا لا يتقاضون أجورهم بإنتظام في مواعيدها وأصبحت الحكومة مدينة لهم .

وهذا العجز عن الدفع لم يسلم منه أمراء البيت الحسيني أنفسهم فمرتباتهم تأخرت عنهم هم أيضا مثل سائر الموظفين[3].

ولما تأزمت الأمور المالية إلى هذه الدرجة عمد مصطفى خزندار بدعوى إنقاذ الموقف الحرج إلى إقناع الباي بضرورة الإقتراض، وكان أرباب الأموال الأوربيين أيضا يشجعون الحكومة على إبرام

---

[1]- الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص 73.

[2]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 292.

[3]- محمد السنوسي: المصدر السابق، ص 487.

القروض من بنوك لندن وباريس[1]، فاقترضت الدولة أولا سنة 1863م ، 28 مليون فرنكا بفائض فادح من بعض الإفرنج[2]. ثم عقدت قرضا ثانيا بفرنسا بعد أن نجح مصطفى خزندار مرة أخرى في أن يجر الباي إلى عقد قرض جديد قدره 35 مليون فرنك بفائدة 7% بحجة إستهلاك القرض المحلي الذي تبلغ فائدته 12% بهذا القرض الجديد، وتم عقد الإتفاق المنحوس كما يسميه أحمد إبن أبي الضياف في 7 ماي 1864م، و لم يدخل خزانة الحكومة إلا النذر اليسير منه بعد أن تلاشته الأيدي قبل وصوله[3].

تكررت بعد ذلك صفقات عقد القروض وفي كل مرة يحتال الوزير الأكبر فيختلس لنفسه وبطرق ملتوية مبالغ يضمنها لثروته الخاصة، هكذا إضطربت الأحوال المالية في تونس ولجأت الدولة إلى آخر حيلة لها، فعمدت في سبتمبر 1863م إلى تعميم المجبي على كافة الرعايا التونسيين دون مراعاة لطبقاتهم الإجتماعية .

وفي 11 ديسمبر 1863م صدر أمر آخر على مضاعفة الآداء[4] حيث رفع قيمة المجبي من 36 ريال إلى 72 ريال للفرد[5].

وقد أعفى منه سكان العاصمة والمدن الكبرى، وهي القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس، وكذلك الموظفون والعساكر والطلبة والعلماء ويهود الحاضرة[6].

إن إنفتاح البلاد للمنتوجات والأفكار والتجار ثم للماليين الأروبيين قد نتج عنه صعوبات مالية لا قدرة على مواجهتها للدولة أو لطائفة السياسيين إلى حرمت ما كان يوفره لها الجهاد البحري في السابق من موارد خارجية وحرمت أكثر مما كان يوفره لها تصدير منتوجات البلاد، فزاد الحكام من

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 293.

[2]-حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 174.

[3]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 293.

[4]- ينظر : نص أحمد ابن أبي الضياف حول مضاعفة المجبى في ملحق رقم 06 ، ص 84 .

[5]- ليلى بلحاج وعبير حابي: المرجع السابق، ص 67.

[6]- إدريس رائسي: القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة، (1830-1881م)، الدار المتوسطية للنشر، ط1، تونس، 2016م، ص 165.

إثقال كاهل الرعايا بالضرائب، وكانوا بالإضافة إلى ذلك تحت رحمة الكوارث الطبيعية والإضرابات النقدية والفوضى السياسية التي أخذت تحل بالبلاد شيئاً فشيئاً[1].

بالرغم من سياسة التداين والإقتراض و الضرائب المتزايدة إلا أن الإنفراج المأمول للوضع المالي لم يحصل بل كانت تلك السياسة تلقي بثقلها على ميزانية الدولة والتي أعلنت الإفلاس،

فإنتصبت اللجنة المالية الدولية برئاسة خير الدين في 15 جويلية سنة 1869م 1286ه متألفة من فرنسا و إنجلترا و إيطاليا[2].

وبعد تصفية الحساب وتعديل الديون كان مجمل ما على تونس 125 مليون فرنك ذهبا لأجانب مختلفين، وتعهدت اللجنة بدفع الفائض لمستحقيه في كل عام بعد أن تولت قبض مداخيل المملكة، وذلك إستقام حال الحكومة وأخذت روح الأمل تدب في النفوس بعد اليأس[3].

2- الجانب الإجتماعي: (ثورة 1864م):

إن سياسة الإصلاح المتعثرة والمرتجلة التي سنها محمد الصادق باي والتي كانت متأثرة بالتطور الأوروبي، والتنظيم الجديد للإدارة والقضاء[4]، أدى إلى معاناة الناس من تعسف رجال الحكومة،ومن بطيء سير العدالة بالإضافة إلى العسر الشديد في حالة الإقتصادية وتأخر دفع مرتبات الموظفين والجند، هذا في الوقت الذي كانت مظاهر الثراء الفاحش لبعض العناصر الممسكة بدفة الأمور واضحة للعيان[5] بعد سرقة أموال الدولة على يد كل من بن عياد وخزندار ونسيم شمامة[6]، ومع

---

[1]- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تع محمد الشاوش ومحمد عجينة، سراس للنشر، ط3، تونس، 1993، ص ص 97-98.

[2]- محمد السنوسي: المصدر السابق، ص 487.

[3]- حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 175.

[4]- عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي من 1816 إلى 1871م، تق: روبا منقران، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس، 1972م، ص ص 19-20.

[5]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 293.

[6]-هرب المدير المالي للدولة، القائد نسيم شمامة أثناء ثورة 1864م من تونس بأكثر من عشرين مليون ريال، تعقدت قضيتها فيما بعد أكثر من قضية بن عياد. (ينظر: الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 75).

إجحاف جائبي الضرائب بإستعمالهم وسائل القسوة ضد الشعب، كل ذلك جعل الرعية بنقمون على الباي.

فجاء خبر إرتفاع الضريبة بمثابة الشرارة التي ألهبت النار في الهشيم، ليهز هذا القرار الشعب التونسي عامة والأعيان والعمال خاصة، ليتحدو فيها بينهم مشكلين ثورة بمطالب موحدة، تنادي بإلغاء الزيادة في الضرائب وتعيين حكام من المواطنين عوض الموالى الذي أساؤا إليهم، كما طالبوا بإلغاء قانون عهد الأمان وبالمحاكم الجديدة التي تطيل في فصل قضاياهم الطويلة، والذي جرهم سابقا إلى التخلي عن زراعتهم وبيعهم وشرائهم[1].

وأصبحت الكلمات التي يكثرون من ترديدها في كل آن وحين هي،« لا مجي بعد اليوم ولا مماليك ولا دستور !».

كانت الحكومة التونسية تعتقد أن المعارك الدائرة رحاها في البلاد هي نتيجة نزاع عادي بين القبائل في حال أن الإضطرابات التي ذاع صيتها منذ مدة قد أصبحت ثورة بالمعنى الكامل[2].

إندلعت هذه الثورة أساسا من المناطق الريفية والقبلية في الشمال الغربي والوسط من البلاد لكنها سرعان ما تميزت بالإنتشار والشمول، إذ إمتدت إلى كامل المدن والقرى عدا العاصمة، وشملت أغلب الطبقات والأصناف الإجتماعية، حتى أن نقمة الجنود والضباط على وضعهم كانت قديمة ومستمرة فتسارعوا، في مدن الساحل وقراها وصفاقس بالإنضمام إلى الثورة وكأنهم كانوا ينتظرونها، مما أضاف إلى فتيل الثورة عنصرا جديدا، أشد حماسا وتصلبا[3].

---

[1]- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 20.

[2]-جان غانياج: أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، تر لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية،الدار التونسية للنشر، تونس، 1965، ب 5، ص 21.

[3]- الشباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص ص 189-190.

وقد تولى قيادة الثورة في جلاص السبوعي بن محمد السبوعي و في بطن رياح تولى زعامتها إبن دجر، أما غربي البلاد فثبتت الزعامة لرجل من ماجر يحسن القراءة والكتابة يدعى علي بن غداهم[1]، حصل له ذلك بفضل تأييد الطريقة التجانية له[2].

إن سرعة الأحداث التي توالت غرب الأيالة، وتحزب القبائل وراء علي بن غداهم وسريان ذلك في بطون القبائل والمطالب العادلة التي نودي بها، كل هذه العوامل حولت الأنظار إليه حتى عد الزعيم بلا منازع ولقب بـــــــــــــ « باي الشعب»[3].

لقد عبر علي بن غداهم[4] عن دوافع الثورة في رسائله التي أرسلها للباي وتحمل ختمه الخاص[5]، يقول فيها "إن الناس يطالبون برفع المظالم ونهي البغاة والعمال الذين طالت أيديهم، وإنه سوف يستمر إلى أن تخفف الدولة من الضرائب التي أثقلت كواهلهم".

لم يكن في حساب الثائرين ولا علي بن غداهم نفسه، أن الأمر سيتطور إلى حد خطير، فقد تحولت الثورة إلى ثورة مسلحة حين إستطاع الثوار في القرى والمدن الساحلية وغيرها شراء السلاح والتدرب عليه والإستعداد للمعركة المرتقبة[6].

حيث كانت القوارب تترى من مالطة محملة بالبارود الإنجليزي الذي يدخل البلاد جهرة بالرغم من تحجير دخوله، وكان عرب القبائل الشاقة عصى الطاعة يبتاعونه من التجار اليهود، أما القوافل التي تستطيع دون غيرها السير في أمن وأمان تحت حراسة الثائرين أنفسهم هي التي تكون حمولتها إما البارود أو الرصاص، وأخذ الأعيان زمام الحركة في عدة جهات ولاذ العمال والخلفاء بالفرار[7].

---

[1]- يبلغ علي بن غداهم من السن خمسين عاما في ذلك العهد، وكان أبوه قاضيا بقبيلة ماجر، وقد تلقى علي بن غداهم نصيبا من التعليم بجامع الزيتونة ثم إستكتبه العربي البكوش، (ينظر: جان غانياج، المرجع السابق، ص 20).

[2]- نفسه، ص20.

[3]- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص ص 24-25.

[4]-ينظر: صورة علي بن غداهم في ملحق رقم 07 ، ص 85 .

[5]- ينظر: ختم علي بن غداهم في ملحق رقم 08 ، ص 86 .

[6]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 294.

[7]- جان غانياج: المرجع السابق، ص ص 19-20.

كان مصطفى خزندار يتمتع بشخصية قوية طغت على شخصية الباي حتى إستطاع هذا الوزير أن ينفرد بالأمر بعد أن نجح في إبعاد خصومه مثل الوزير خير الدين الذي إستعفى من وظائفه، تم تبعه الوزير حسين والوزير مصطفى آغة و الوزير رستم[1].

لقد نجح مصطفى خزندار في إستمالة علي بن غداهم، بعد أن طلب من شيخ الطريقة الرحمانية، مصطفى بن عزوز، أن يتوسط للصلح وقد نجح هذا الأخير في مهمته، ولما قبل علي بن غداهم الصلح كتب إلى الباي يقول « أنا محسوب شريف وصاحب طريقة، نريد الفضل من الله ثم منك.....»[2].

وإن كان الباي أصدر منشوراً مؤرخاً في 21 أفريل 1864 م لتهدئة روع البلاد يقضي بإلغاء مضاعفة المجيء وكذلك إصلاح العدلية، ويتضمن أيضا وقف العمل مؤقتا بما جاء به عهد الأمان، فإن مصطفى خزندار سلك في مجابهة هذه الحركة التمردية سياسة التفريق بين العشائر والتي كانت تطالب بإقصائه عن الوزارة الكبرى معتبرة إياه السبب الرئيسي في إفلاس خزينة الدولة وتهاطل الجباة عليهم .

ساهمت تلك السياسة في إثارة دفين الضغائن بين العروش[3]، فتعددت إغارة بعضها على بعض وتواترت المفاوضات بين مشائخ العروش وقصر باردو، ثم في النهاية أصدر مصطفى خزندار وعوده بالعفو عن الثائرين كما عمد إلى تسمية القياد من أبناء البلاد بدلا من المماليك[4].

تمكنت سياسية خزندار في القضاء على تلك الإنتفاضة بعد عدة حملات تخريبية شملت كل البلاد و عمليات الإنتقام من أعدائه، بالإعدام تارة وبالضرب حتى الموت تارة أخرى.

أما علي بن غداهم فأدرك أن المؤامرة التي حيكت ضده، قد نجحت فولى إلى الجزائر هاربا، تصحبه أكثر من ثلاث آلاف خيمة، تنشد السلم والراحة.

---

[1]- محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 462.

[2]- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 23.

[3]-عبد الواحد المكني : ملامح من التاريخ الإجتماعي المعاصر لهرقلة، لمحات من تاريخ هرقلة، تن عبد الحميد الفهري، تونس، 2002م، ص ص 108-111.

[4]- محمد السنوسي: المصدر السابق، ص ص 486-487.

وعندما إكتشفت السلطات الفرنسية نشاطه السري بالبلاد قررت أن تضعه تحت الرقابة المباشرة بعد أن أجبرته على تسليم السلاح، قرر علي بن غداهم الهروب إلى وطنه وطلب الأمان من الباي[1] غير أن الباي قبض عليه وزج به في السجن رغم منحه الأمان وبقي به إلى أن وافاه الأجل مسموما في زنزانته بحلق الوادي في 11 أكتوبر 1867م[2].

لقد كانت هزيمة ثوار الساحل، على أسوار القلعة الكبرى من طرف أحمد زروق[3]، بداية النهاية السريعة لثورة الساحل العسكرية في 5 أكتوبر 1864م، إذ يرجح أن عدد العسكر بها كان بين 3000 و 5000 جندي[4].

إن الظروف كانت تسير في غير صالح ثوار الساحل، إذ أضعف من عزيمتهم سوء التنظيم وميل القبائل إلى الصلح مع الباي، فكانت النتيجة المباشرة لذلك إنتصار محلة الحكومة[5] ، وما تبعها من معاقبة العسكر الثائرين، حيث بدأ أحمد زروق بإعدام رؤوس الثورة في عين المكان، ثم كبل بقية الجنود والضباط بالسلاسل وأرسلوا إلى الباي كأسرى حرب[6].

وعلى إثر سكون الفتن الداخلية دهمت المملكة مصائب أخرى أثرت في عمرانها وكانت سببا في تناقص الأنفس والأموال ففي سنة 1282ه ظهر مرض الهواء الأصفر (الكوليرا) وإنتشر بسرعة تم

---

[1]- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص ص 26-27.

[2]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 294.

[3]-أحمد زروق : هو مملوك للوزير محمد العربي زروق خزنة دار، تربى في قصره و هو مجهول النسب و تاريخ المقدم إلى تونس، تزوج الأميرة زنيخة أخت محمد باي و محمد الصادق باي، و تدرج في الرتب حتى سنة 1861م سمي أمير الأمراء و عضوا بالمجلس الأكبر، ثم في 28 أوت 1864م رأس محلة خرج بها من تونس لقمع الثورة، ثم سمي وزيرا للحرب في 1869م ثم وزيرا للبحر 1877م حتى 1881م و توفي بعد ذلك بقليل (ينظر:محمد بيرم الخامس،المصدر السابق،ص 645).

[4]- جان غانياج: المرجع السابق، ص 55.

[5]- ينظر : خريطة توضح مجال ثورة 1864م و توجه المحلات نحوها في ملحق رقم 09 ، ص 87 .

[6]- الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص ص 193- 194.

تلته الحمى التيفوسية سنة 1284ه فمات بهم خلق كثير[1]، وقد أعقبت تلك النوائب مجاعة عظمى وإرتفاع في أسعار المعاش لتعطل وسائل الفلاحة، مما كانت نتيجته خراب جهات عامرة من القطر[2].

قامت ثورة علي بن غداهم في وجه الصادق باي وحاشيته الفاسدة كمحاولة شعبية يائسة لإفتكاك إرادة الشعب السليبة، ثورة أراد لها كتاب التاريخ من مؤرخي بلاط البايات أن تكون ثورة عربان «جُيَّع» من أجل الإحتجاج على مضاعفة المجي حيث أنها كانت هبة شعبية عارمة في وجه الفساد وتنامي الوجود الأجنبي بالإيالة التونسية[3].

إن هذه الثورة و رغم أنها لم تنجح لأنها تفتقر للتنظيم، فإنها دلت على النضج الإجتماعي للجماهير الشعبية التونسية، وعلى حيوية هذا الشعب و عمق إحساسه الوطني، و لا شك أنه كانت لها إنعكاساتها فيها بعد في مواجهة الإحتلال والحماية الفرنسية للبلاد[4].

3- الجانب السياسي و حالة الجيش التونسي :

سنة 1290 ه إنتخب الباي محمد الصادق، خير الدين للوزارة الكبرى بعد إنفصال مصطفى خزندار عنها، هذه الرتبة تمثل رئاسة الوزراء والخارجية و الداخلية والمالية في شخص واحد حينئذ تصدى خير الدين لإتمام الإصلاحات التي شرع فيها من أول نشأته السياسية، فإهتم بتحسين علاقة تونس مع الدول الأوروبية وعقد المعاهدات بما يوافق مصالح الجانبين، وأنشأ "مجلسا مختلطا" بتونس للقضاء بين الأهالي والأجانب في المسائل المالية، وشرع في توحيد الأحكام بتونس، ووضع أول " مجلس صحي" بالحاضرة لمراقبة الأمراض الوبائية، وأحدث إدارة للأوقاف العامة بنظام محكم سنة 1291ه[5].

---

[1]-الهادي التيمومي و آخرين : المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي ،بيت الحكمة ، تونس ، 1999م ،ص ص 116-117.

[2]- حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 175.

[3]- إدريس رائسي: المرجع السابق، ص 168.

[4]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص ص 295-296.

[5]-حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 178.

غير أن قيام خير الدين بمثل هذه الإنشاءات الصالحة لم يخل من إثارة عقبات ومعارضات لا سيما من تدخل مصطفى بن إسماعيل[1] ومن ذلك الحين اضطرب حبل الحكومة التونسية في الداخل والخارج، واختلفت الأحزاب، وكثرت المشاكل بدسائس بعض القناصل من يهمهم اضطراب الأحوال وطمع الدول الأجنبية فأصبحت البلاد كمثل مركبة فقدت ربانها وسط الخضم تلاطمها الأمواج وتقذفها الرياح من كل جانب فلا تدري أي ساحل تقصدْ!

لم يلبث التونسيون أن عبروا عن عدم رضاهم عن الأوضاع البائسة والحالة المتردية الراجعة إلى ارتفاع ضريبة المجبى ارتفاعا مجحفا، في انتفاضة عارمة سنة 1864م تزعمها علي بن غذاهم وشملت مناطق عديدة من الإيالة واتخذ الباي ذلك ذريعة لتعليق الإصلاحات وإيقاف العمل بالدستور وإذا أمكن من الناحية التاريخية اعتبار اصدار التنظيمات في تونس (عهد الأمان، الدستور والمحاكم العصرية) مؤشرا على بداية وعي الطبقة السياسية[2].

وذلك بضرورة الانخراط في التحديث السياسي المستلهم من التراث السياسي الأوروبي الحديث، إلا أن مرحلة تداعيه أقل من 4 سنوات تقيم الدليل على أن الطبقة السياسية والفئة الإصلاحية للبلاد التونسية كما في البلدان العربية الإسلامية لم تتمثلا بعمق الحقيقة التاريخية التي تفيد أن التحولات الصحيحة وهي التي تتراكم فيها المكاسب ولا تتراجع تأتي نتيجة تغيرات هيكلية تمس البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جوهرها لا في شكلها[3].

لم يعرف الأمن خلال حكم الصادق باي إلى قلوب الناس سبيلا وذلك بسبب ضعف السلطة السياسية والعسكرية التي ظهرت عاجزة تماما في السيطرة على القبائل والحد من غاراتها ويظهر اختلاف الأمن واضحا في:

---

[1]- مصطفى بن إسماعيل :(حوالي 1850م- 1887م)، مغامر مجهول الأصل، قربه محمد الصادق باي تورط في قضايا مالية كثيرة، وإستغل نفوذه في تشجيع المطامع الأجنبية (الفرنسية والإيطالية) توفي بالآسنانة في حالة فقر مدقع (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، م 5، ص 2174).

[2]-احمد ابن ابي ضياف : المصدر السابق ,ص234.

[3]-نفسه ,ص235.

- استمرار غارات القبائل ضد بعضها البعض.
- عصيان القبائل لأحد الحكومة ورفض الأداء.
- غارات القبائل على المدن والقرى .
- هجوم فرسان القبائل على الأبراج والمراكز العسكرية.
- تمرد بعض الجنود هنا وهناك.

كل هذه الحركات كانت تقع باستمرار وعلى مرأى ومسمع وزارة الحرب والوزارة الكبرى وكان مصدر هذه الاضطرابات خاصة من قبائل الوسط والجنوب[1]

إن تناقص عدد الجنود في جيش صادق باي سواءا عن طريق الفرار من الثكنات أو التخلي عن التجنيد أصلا إضافة إلى ما فقد بالموت أو السجن من جراء قمع ثورة الساحل العسكرية كل ذلك جعل الجيش غير قادر عمليا على القيام بدوره حتى في أبسط المهمات ألا وهي الحراسة في الأبراج والمؤسسات و لم يكن فقدان القدرة على مستوى العدد فقط وإنما كذلك على مستوى التجهيز

كانت هذه القبائل تدرك ضعف الجيش وعدم قدرته على إجبارهم دفع الأداء أو إلتزام الهدوء لهذا كانت الغارات متواصلة، حتى وصل الأمر بأمير عسكر القيروان إلى أن يطلب منه الوزير الأكبر تدارك الأمر ويطلب تزويد العسكر بالمؤونة.

وتعددت هجومات القبائل على الأبراج ومراكز الجيش كالاعتداء على طبجية[2]برج الحامة سنة 1867

كانت الحدود البرية بشكل عام وهمية حيث كان الجيش التونسي في هذه الفترة أعجز من أن يملك القدرة في التحكم على القبائل أو حتى مراقبتها بدقة شرقا أو غربا:

---

[1]- الشيباني بنبلغيث: المرجع السابق،ص204.

[2]- طبجية: من أهم وحدات الجيش خلال تلك الفترة هي سلاح المدفعية والذي إهتم به أحمد باي، وكون منه فرقتان تقيمان بتونس، و أدمج هذا السلاح من حيث التنظيم مع المشاة خلال فترة محمد باي، وتكونت في عهد الصادق باي، أربع فرق من المدفعية ضمت 4000 جندي وإنتشرت في أبراج البلاد ويقيم معظم المدفعيين في قشلة الطبجية بالحاضرة وتولى قيادة هذه الفرق ضابط برتبة أمير أمراء الطبجية (ينظر: الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص ص 114- 115).

- عدم وضوح الحدود في الجهتين.
- بعد المراكز العسكرية عن الحدود.
- ضعف أية محلة تجهر أمام القبائل سريعة الحركة والتي تلجأ لعملية الكر و الفر

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة تناقص قدرة الجيش تدريجيا إلى أن تخلى عن دوره المنوط بعهدته في الداخل والخارج وكان ذلك بسبب الاهمال المتزايد لمتطلبات المؤسسات العسكرية و لم يكن الجيش عند دخول فرنسا لتونس سوى بقايا هزلية، طاقته بسن نسيت حتى مسك السلاح، وهذا يجعلنا نرجع أن وراء هذا الانهيار الكامل لمؤسسات الجيش مخطط أعد بإحكام خاصة منذ بداية عهد الصادق باي لجعله بفقد محتواه حتى إذا ما حان الأوان للاحتلال لا تجد فرنسا صعوبة في الدخول[1]

- تورط تونس في الديون الخارجية والنفقات الباهظة على الإصلاح.
- وقوع البلاد في أزمات مالية و ديون خارجية.
- التآمر مع الاجنبي ضد البلاد لإرضاء مصالحهم مثل: مصطفى خزندار
- تدخل فرنسا في شؤون تونس بحجة استحصال ديونها.
- إعطاء الأجانب النفوذ أسوة بأهل البلاد.
- إعطاء الأجانب حق التجارة .
- فتح الأبواب أمام التدخل الأجنبي.
- بلوغ الديون إلى 160 مليون فرنك فرنسي.
- زيادة الضغط المالي والسياسي على الحكومة.
- قمع المقاومة الوطنية التونسية ودعم الباي من طرف الفرنسيين ضد الأهالي.
- فرض الرقابة الأجنبية[2].

---

[1]-الشباني بنبلغيث: المرجع السابق، ص ص205-211.

[2]-مفدي الزيدي : موسوعة التاريخ الاسلامي ,البدر للنشر والتوزيع ,الجزائر ,2012م ,ص 152-153.

4-الدور العثماني:

تعرض الوجود العثماني في تونس منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر وحتى سقوط تونس تحت الحماية الفرنسية للكثير من الظروف والتشابكات الداخلية والخارجية التي أضعفته وجعلته يتلاشى سنة بعد أخرى. تلك الظروف منها ما هو خاص بتونس ومنها ما له علاقة بالدولة العثمانية ومنها ماهو مفروض من قوى لها أطماعها الاستعمارية.

لقد إهتمت الدولة العثمانية بتبعية تونس للباب العالي خاصة بعد ثورة 1864م خوفا من أطماع الدول الأوروبية، وكانت أحداث الجزائر مازالت في الأذهان، لذا أوفدت سفيرها في إيران "حيدر أفندي" إلى تونس لبحث الأوضاع فيها.

وكانت التعليمات التي زود بها تقضي على تأكيد تبعية تونس للدولة العثمانية، وقد أدرك هذا المندوب العثماني حقيقة الوضع، فأشار إلى إسراف الباي وحكومته مما أدى إلى إفلاس البلاد، وأن هذا الوضع فتح الباب على مصراعيه للتنافس بين قناصل كل من إنجلترا وفرنسا و إيطاليا، ولذا يتحتم تسوية المسألة إنقاذا للبلاد.[1]

فتعاون تونس مع فرنسا عند احتلالها الجزائر كان خطأ إستراتيجيا مهد لتداعيات عسكرية وسياسية واقتصادية أضرت بتونس على المدى البعيد و أضعف الوجود العثماني الذي كان يتشكل هيبة لدول المغرب العربي التي كانت تدور في فلك الدولة العثمانية. وعندما أدركت الحكومة التونسية خطأ سياستها حاولت انتهاج سياسة التوازن بين القوى الكبرى التي ظهرت مجدية في بداية الأمر ولكن التطورات الدولية أثبتت عدم جدواها بسبب اختلاف ميزان القوى بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوروبية. وعندما أرادت الحكومة التونسية الحفاظ على ارتباطها بالدولة العثمانية والمحافظة على الوجود العثمانية فيها ظهر واضحا لها أن الزمن تغير و الأحوال تبدلت، فالدولة العثمانية كانت تعاني من أمراض وعلل عديدة والتواجد العثماني كان لا يمثل أهمية في حفاظ تونس على استقلالها.

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص ص 121-122.

أما ما له علاقة بالدولة العثمانية فيتركز في سياسة الباب العالي في التعامل مع تونس بعد الغزو الفرنسي للجزائر حيث حاولت إعادة نفوذها المباشر على تونس كما فعلت في طرابلس، وبتلك السياسة التي أضعفت الوجود العثماني في تونس كان مع فرنسا. و إلى جانب تلك السياسة التي أضعفت الوجود العثماني في تونس كان للحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد قوى أوروبية كحرب القرم ونزاعها مع روسيا الأثر الكبير في إشغال الباب العالي عن تونس، وعلى الرغم من التعاطف الذي أبدته الحكومة التونسية مع الدولة العثمانية في تلك الأزمات إلا أن الدولة العثمانية كانت غير قادرة على الحفاظ على وجودها في مناطق تعتبرها أكثر حيوية من تونس.

من المعلوم أن تونس نهجت سياسة التباعد عن الدولة العثمانية منذ عهد أحمد باي، الذي كان أول من سلك تلك السياسة بتشجيع من فرنسا . إلا أن أحمد باي حتى وإن طلب الإعفاء من الالتزامات المادية، بسبب ضعف تونس المالي فإنه لم يتخلى كلية عن واجبه في الإطار العثماني كالمشاركة بجنوده في الحروب عندما يطلب منه ذلك، كالمشاركة في حرب القرم[1] سنة 1854م

و في سنة 1876م عندما دخلت تركيا في حرب البلقان[2] مع الصرب[3]، طلبت رسميا إعانة عسكرية عاجلة، لكن تونس عجزت عن تلبية الطلب، وذلك لعدم وجود جيش، وفقدان المال اللازم لتجهيزه حتى لو الغرض جمع عدد من الجنود المسيحيين، وقع اتفاق على إرسال إعانة مالية بعد أن تصنع

---

[1]- حرب القرم: دارت هذه الحرب بين روسيا من جانب و السلطة العثمانية المتحالفة مع إنجلترا و فرنسا و سردانية من جهة أخرى، و إستمرت من (1854- 1855م)، و أسفرت عن هزيمة الروسيا، وقد أعان أحمد باي السلطان العثماني في هذه الحرب (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، م 2، ص 679).

[2]- حرب البلقان: قام الروس و الألمان و النمسا ويون بدفع الصرب والجبل الأسود للقيام بحرب ضد العثمانيين، ووعدت هذه الدول أمير الصرب والجبل الأسود بالدعم، وتمكنت الدولة العثمانية من الإنتصار على الصرب وحلفائهم (ينظر: علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 180).

[3]- الصرب أو صربيا بلاد بقيت إلى حد سنة 1941 قلب مملكة يوغسلافيا، (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 227) .

الدولة إكتتابا في ذلك للمواطنين لأن خزينة الدولة فارغة و قد جمع مقدار محاسب من المال عن طريق التبرع[1].

وكان القوى الاستعمارية الدور الرئيس في إضعاف الوجود العثماني، فالسياسة الفرنسية كانت تهدف إلى إخراج تونس من دائرة الارتباط العثماني بل إنها ذهب إلى أبعد من ذلك عندما شجع القناصل الفرنسيون بايات تونس على الاستقلال عن الدولة العثمانية لكي يقوموا بتنفيذ مخططات بلادهم الاستعمارية. وجاء التنافس الأوروبي على تونس مرحلة متقدمة في إضعاف الوجود العثماني في تونس إذ أصبحت المصالح الاقتصادية تهدد ليس الوجود العثماني بل استقلالية تونس. وبالفعل وصل ذلك التنافس إلى توريط الحكومة التونسية في اتخاذ قرارات قانونية واقتصادية أوصلت البلاد إلى مرحلة من الفوضى والإفلاس. وفي المرحلة التي سبقت الحماية أصبح الوجود العثماني يكاد يكون صوريا، و إذا وجد بشكل محدود فإنه لا يملك الفعالية في الوقوف أمام الأطماع الفرنسية[2].

ثانيا: التدخل الأجنبي في تونس :

وجد قنصل فرنسا بتونس دي بوفال " DE BOUAVAL" في ثورة 1864م فرصة ذهبية للتدخل في شؤون تونس، فنادى بتشجيعه للثورة، وحتى أنه تقدم بطلب تنحية المعروفين بعدائهم لفرنسا عن مراكز السلطة ، كما طالب بإلغاء الدستور، و كان لذلك وقع سيء في نفوس الأهالي حيث أعتبر تدخلا سافرا في شؤون البلاد و إتجاها من فرنسا لتثبيت نفوذها دون قتال.

أما القنصل الإنجليزي ريتشارد وود، فقد كان على النقيض من ذلك يطالب بالإلتزام بالدستور، ويقدم الصح للباي عما يجب عمله الإخماد الثورة ، بل إنه قام بجولة في عدة مدن ساحلية للإجتماع بالأهالي و دعوتهم للإلتفاف حول الباي والركون للهدوء.

---

[1]-الشباني بنبلغيث: المرجع السابق،ص201.

[2]-يحي الغول: جذور الحماية الفرنسية،تونس عبر التاريخ، مركز الدراسات و البحوث الإتصادية و الإجتماعية، تونس، 2005م، ج3، ص11.

أما إيطاليا فكانت مطامعهم في تونس واضحة، وخشيتهم كبيرة من أن تلقى تونس نفس مصير الجزائر حيث كانت الجالية الإيطالية بتونس أكبر الجاليات الأجنبية.[1]

لم يكن الانجليز اقل اهتماما بتونس، فهم يقيمون في مالطة المجاورة لها، ويدركون أن سيطرة ايطاليا أو فرنسا على تلك البلاد تعني السيطرة على المضيق الموصل بين حوضي البحر المتوسط، ولذلك ظلت بريطانيا مدة طويلة متمسكة بمبدأ المحافظة على الوضع الراهن في تونس. وعمل قنصلها وود الذي تولى منصبه سنة 1857م على تنفيذ تلك السياسة، وكانت بريطانيا تستند على قرارات مؤتمر باريس سنة 1856م، الذي تعهدت فيه جميع الدول الأوربية باحترام سلامة أراضي الدولة العثمانية، واتضحت هذه السياسة إبان ثورة سنة 1864م، فقد كتب بالمرستون إلى سفيره في باريس ينبه إلى ضرورة لفت نظر الإمبراطور إلى أن انجلترا لن تقبل بأي حال رجحان النفوذ الفرنسي على غيره في تونس وفي نفس الوقت لم تذهب انجلترا في تأييدها للتقرب التونسي العثماني إلى حد قبول تحويل تونس إلى ولاية عثمانية تخضع مباشرة للأستانة.[2]

وقد أظهرت اضطرابات سنة 1864 مدى تصارع القوى الاستعمارية حول تونس، مما أخر في النهاية وقوعها في براثن الفرنسيين و أن ايطاليا أرسلت بعض سفنها لتقف مع الأسطول الانجليزي الفرنسي لمنع إنزال الجند العثمانيين في تونس[3]، ذلك إن ايطاليا أظهرت أطماعها التوسعية حتى قبل إتمامها للوحدة الوطنية، وقد اجتمعت الأحزاب على تأييد تلك السياسة بدعوى تكاثف السكان في ايطاليا وحاجتها إلى الهجرة الايطالية، ولكن تونس كانت أكثر إغراء للايطاليين نظرا لموقعها الجغرافي من جهة، ولأسباب تاريخية من جهة أخرى، إذ كانت تونس من أهم أقاليم الدولة الرومانية القديمة، ومن المعروف أن الايطاليين يعتبرون أنفسهم ورثة الرومان في البحر المتوسط، وربما كان نابليون الثالث مستعدا لقبول التوسع الايطالي في تونس حتى يحول أنظار الايطاليين عن

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص ص 122-123.

[2] - صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ص 172-173 .

[3]- عاطف عيد : موسوعة قصة و تاريخ الحضارات العربية بين الأمس و اليوم تونس الجزائر21-22 ، Edito Creps ، بيروت ، 1998-1999م ، ص 62.

ضم روما، وهي مقر خليفة البابا ولكن ايطاليا اكتفت في ذلك الوقت بتوسيع نشاطها الاقتصادي في تونس.

وقد أصبح قنصلها الجديد يحتل مكانا رئيسيا بين زملائه القناصل الأوروبيين واستطاع في سنة 1868م أن يعقد معاهدة تعطي لايطاليا نفس الامتيازات التي كانت تستمتع بها انجلترا وفرنسا وغيرها من الدول القديمة التي ارتبطت بمعاهدات سابقة مع العثمانيين، ويلاحظ أن ايطاليا إنتفعت أكثر من غيرها بهذه الامتيازات نظرا لأن رعاياها كانوا يكونون أكبر جالية أوروبية [1] ، يليهم المالطيون ثم الفرنسيون وبالإضافة إلى هذا كان اتصال البحارة و صيادي الأصداف الايطاليين بتونس أسبق من غيرهم من الأوربيين وقد تأثرت تونس اجتماعيا بايطاليا فدخل لهجتها بعض الكلمات الايطالية كما أن معظم مستشاري الحكومة التونسية من الأوربيين في أوائل القرن التاسع كانوا من الطاليان.

وعندما وقعت هزيمة فرنسا سنة 1871م[2]، أرادت ايطاليا أن تنتهز الفرصة وتحقق رغبتها في ضم تونس، وأعدت الحكومة الايطالية المبرر الذي تتذرع به لقيام الحملة ذلك أن خلافا نشأ بين الحكومة التونسية و احد الرعايا الطاليان، الذي حصل على امتياز لاستقلال قطعة ارض زراعة دون أن يقوم بتنفيذه فعلا، فقررت الحكومة سحب امتيازه.

ولكن انجلترا التي عرقلت الغزو الفرنسي من قبل، وقفت أيضا في وجه ايطاليا لأنها خشيت أن يسيطر الايطاليون بإستلائهم على تونس، على شاطئ المتوسط المتقابلين عند الممر الضيق، ولا شك أن هناك علاقة بين هذه المحاولة الايطالية وبين التحول الذي طرأ على سياسة الباي سنة

---

[1]- إيهاب حسين علي حسين مصيرع : بدايات التغلغل الأوربي في تونس وفق المخططات الإستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، جامعة بابل، ع35، 2017م، ص 324.

[2] – إنهزمت فرنسا في حربها مع ألمانيا و التي إستمرت من 1 أيلول 1870م إلى 1 آذار 1871م إستسلمت بعدها فرنسا و تم أسر الإمبراطور نابليون الثالث و أسرته فإضطرت فرنسا للتنازل عن الألزاس و اللورين و دفع غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك (ينظر : جمعة عليوي فرحان الخفاجي و وسام هادي عكار عظيم، السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914م)، مجلة الأستاذ، العراق، ع 214، م1، 2015م،ص269.

1871م ، حينما قرر توثيق الروابط مع الدولة العثمانية ، وكان لخير الدين باشا دخل كبير في هذا التحول، فطلب الباي إلى الباب العالي إصدار فرمان ينظم طبيعة العلاقات بين البلدين، فكان أن صدر فرمان في 10أكتوبر سنة 1871، وهو ينص على إعلان الباي حاكما عاما لولاية تونس، ولكنه يترك للباي الإشراف على العلاقات الخارجية باستثناء الأمور المتعلقة بالسياسة الدولية والعسكرية وبتعديل الحدود[1] .

أثار هذا الفرمان غضب الدولتين الطامعتين في تونس، أي فرنسا وايطاليا إلى حد أنها تناسيتا التنافس بينهما بعض الوقت ووحدتا سياستهما التي أصبحت تهدف إلى التفرقة ما أمكن بين تونس و الدولة العثمانية، وظهر ذلك بجلاء عندما وقعت الحرب التركية الروسية سنة 1877م فقد تعاون القنصل الفرنسي والقنصل الايطالي على إغراء الباي بإعلان استقلاله عن الباب العالي منتهزا هذه الظروف العصيبة التي تحيط به، وقد احتج ممثل الدائنين الفرنسيين بأن أحوال تونس المالية لا تسمح لها بخوض تلك الحرب، وتصادف ذلك مع ابتعاد خير الدين عن الحكم[2]، وتجدد استياء الباي من السلطان لأنه لم يوافق منذ عامين على منحه لقب خديوي مع ضم ولاية طرابلس إلى تونس، وهكذا لم تدم طويلا سياسة الوفاق مع الدولة العثمانية.[3]

على أن التعاون الايطالي الفرنسي إزاء هذه المشكلة السياسية لم يكن ليدوم أما التنافس على الامتيازات الاقتصادية، وقد احتدام هذا التنافس في السنوات التي تلت مؤتمر برلين سنة 1878م[4]،

---

[1]- تركي بن عجلان الحارثي: المرجع السابق ، ص 92.

[2] - سهام شابي : الفكر الإصلاحي لخير الدين التونسي (1225-1307ه/1810-1889م) ، مذكرة لنيل شهلدة الماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر ،جامعة الوادي ، واد سوف ، 2013-2014م، ص4.

[3]-نفسه ، ص ص 102-103.

[4] _عقد مؤتمر في برلين في 13 حزيران 1878م لإعادةالنظر في معاهدة سان ستيفانو الموقعة في اذار 1878م بعد انتهاء الحرب العثمانية – الروسية 1877 – 1878م، والتي خسرت فيها الدولة العثمانية عددا من ولاياتها في أوربا، وحضر المؤتمر ممثلون عن حكومات بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا، ووقعت بعد انتهاء المؤتمر معاهدة برلين في 13 تموز 1878م وفيها تم استبعاد مسالة مصر وبلاد الشام وتونس من مناقشات المؤتمر لتجنب مساومة روسيا في البلقان (ينظر : محمد عصفور سلمان الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م و الموقف العثماني و الأوروبي منها ،مجلة ديالى ، العراق ،ع 56 ،2012م).

وقد شجع خير الدين شركات الامتياز على العمل في البلاد، فوسع بذلك دائرة التنافس الدولي الذي احتدم في السنوات التالية، حتى أصبحت تونس من الموضوعات التي تدخل في سياسة المساومات الأوروبية[1].

ومن الثابت أن تنافس الشركات الرأسمالية على الامتيازات في الدول المختلفة كان وما يزال مرتبطا بفكرة النفوذ السياسي، ومنذ سنة 1857م حصلت شركة فرنسية على امتياز جلب المياه لمدينة تونس، بينما حصل وود لشركة انجليزية على أول امتياز لخط حديدي يصل بين العاصمة وبين الشاطئ عند ميناء حلق الوادي، وكان الفرنسيون يحرصون على أن يكون لهم النصيب الأوفر من المشروعات التونسية، ولذلك حاولوا أن يعوضوا هذا الامتياز الانجليزي الهام بامتيازات أخرى في استغلال الأراضي الزراعية، والطرق الحديدية، وبتوسيع تجارتهم مع تونس[2].

وتشجيع مصطفى خزندار على توثيق العلاقات بين تونس المستقلة في الواقع والدولة العثمانية التي مازالت تعتبرها ولاية من ولايتها حتى تجد فرنسا منفذا للإستيلاء عليها، وقد دامت الخصومة بين الدولتين الكبيرتين أكثر من 20 سنة و لم تنته إلا في مؤتمر برلين عام 1878م بعد هزيمة تركيا في حربها مع روسيا عام 1877م ولا سيما بعد هزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا عام 1871م.

ثالثا: الهيمنة الفرنسية على تونس:

تمكنت فرنسا من إعداد الرأي العام الفرنسي و الذي أرفقته بضغوط إقتصادية و سياسية خاصة على إيطاليا لضمان عدم تدخلها،كما سبق لها أن وعدتها بالظفر بليبيا، إضافة إلى ذلك حصلت على موافقة بريطانيا لبسط سيطرتها على تونس من خلال مؤتمر برلين 1878م، حيث قال وزير خارجية بريطانيا أن تونس هي إمتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي[3].

---

[1]- صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص175.

[2]- الحبيب تامر : هذه تونس ،مطبعة الرسالة ، تونس ، ب ت .

[3]- ليلى بلحاج و عبير حابي : المرجع السابق، ص 75.

بينما كانت الدول الأوروبية الكبرى تتنازع وتتصالح فيما بينها على تونس كانت هذه الاخيرة بحكم ضعفها العام قبيل الحماية جالبة للتواجد العسكري الفرنسي ليزيح آخر ما يعترض الهيمنة الفرنسية الكلية على تونس، إن تعاقب الحكم الوراثي على تونس منذ 1705 م في العائلة الحسينية قد أقصى الخبرات المحلية أو حصرها في مستويات معينة[1].

لقد صادف التكالب الاستعماري على تونس بايا وحاشية ولقد وصفها الأستاذ علي محجوبي أن في سنة 1881 م كان باي تونس محمد الصادق والبالغ آنذاك 67 من العمر هو الأمير 12 في الدولة الحسينية وقد خلف أخاه محمد قبل الانتصابا الحماية بـــ22 سنة ونظرا لما كان عليه هذا الباي من نقص التكوين والضعف في الإدارة والخمول فقد كان قليل الاكتراث بالشؤون العامة للبلاد تاركا السلطة لحاشيته.

كان الوزير الأمير مصطفى إبن اسماعيل[2] شديد التأثير على الباي واستغل مصطفى ضعف الباي فأدار شؤون الإيالة حسب مشيئته وكان أمر هذا الشخص غريبا إذ استطاع الارتقاء بسرعة مذهلة، إسود أفق تونس أكثر ومن ذلك أن باي تونس استقدم سنة 1860 م قنصل فرنسا " ليون روش" لاستشارته بخصوص دستور البلاد الذي كان الباي ينوي إصداره آنذاك ثم إن أي ضريبة جديدة لم تكن توضع موضع التطبيق على الأجانب الا بموافقة القناصل والجدير بالملاحظة أن مصطفى ابن إسماعيل قد خلف في منصب الوزير الأكبر وبالتالي الإشراف على المقدرات ومصير تونس[3] بعد خير الدين الذي غادر تونس غاضبا غير رجعة سنة 1877م بسبب حصار محكم على الجبهتين الداخلية والخارجية لمشاريعه الاصلاحية والسياسية والاستراتيجية لإنقاذ تونس فقد كان الباي محمد الصادق مرتابا منه على الدوام وما انفك مصطفى بن اسماعيل يعرقل مشاريعه الإصلاحية بمساعدة فرنسا.

---

[1]-شاوش عباسي : الايالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية 1860-1881م ,مجلة الدراسات التاريخية ,جامعة الجزائر ، معهد التاريخ ,العدد 6 ,ص ص 140-141.

[2] – ينظر : صورة مصطفى بن إسماعيل في ملحق 10 ، ص88 .

[3] – صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص 178.

رفض القناصل الأوروبيون عن وضع رعاياها المحظوظة بل والمؤثرة بما تمتلك من ثروة مختلفة في تونس ونفوذ اقتصادي وتجاري كبيرين، أما الجبهة الخارجية فقد قادتها فرنسا ضد سياسة خير الدين الذي حاول جادا إعادة تمتين الروابط بالأستانة لضمان استقلال تونس من الزحف الفرنسي .

أما في الجانب الاقتصادي والمالي فإن فترة 1860م _ 1878م كما يصفها "جان غانياج" كانت قبل كل شيء فترة إفلاس تونس المالي ودخولها تحت الوصايا المالية الأوروبية وقد زامن اتصال تونس لأول مرة بالبنوك الأجنبية سنة 1863م نشاط تجاري أو بالأحرى تدخل تجاري وصناعي وامتلاك عقاري واسع من طرف الأوروبيين في تونس، وقد صبت هذه التدخلات الاقتصادية والمالية في إناء واحد : وهو الاستحواذ على شرايين الاقتصاد التونسي والقضاء على الصناعة المحلية

تدهور الاقتصاد تدهورا تاما قبيل الحماية في كل من صناعة الأقمشة والشاشيةو المعادن وغيرها بسبب إعفاء المتعاملين التجاريين الأجانب من الضريبة المحلية داخل حدود تونس إضافة إلى منحها إمتياز خفة الضرائب الجمركية 8% من قيمتها فقط و هكذا فإن فرنسا وإيطاليا وبريطانيا كانت تسيطر على 92% من المبادلات التجارية التونسية وهي نسبة دالة أحسن دلالة على من هو سيدالوضع التجاري في تونس ثم إن هذا الغزو المالي قد دحرج تونس[1]

لقد سبب هذا الغزو التجاري الأوروبي إلى اهتمام تونس بتربية الماشية وامتهان الزراعة دون أن يكونو مديري تجارتها داخليا (إلا في حدود معينة) أما تصديرها للخارج فكان اختصاص شركات أوروبية أهمها من مارسيليا[2] وجنوة[3]، وحتمي أن الوضع الاقتصادي والمالي على هذا الحال أن يلج هذا البلد باب الإفلاس المالي وهذا ما حدث فعلا سنة 1869م الأمر الذي استغل أحسن استغلال من الأوروبيين فأنشأوا لجنة مالية دولية لمراقبة مالية واقتصاد تونس مراقبة مباشرة مصلحية شديدة[4].

---

[1]-شاوش عباسي : المرجع السابق , ص 142.

[2]- مرسيليا: هي بلدة فرنسية كبيرة تظم أعظم مرسى تجاري لفرنسا و في بحر الأبيض ، وفيها حركة عظيمة للتجارة إلى سائر الأقطار، و فيها مزيج من السكان من سائر الأقطار (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، م 5، ص 1926).

[3]- جنوة: أهم مرسى تجاري لإيطاليا و تقع على شاطئ الغربي الشمالي (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، م 5، ص 1803).

[4]-شاوش عباسي : المرجع السابق , ص143.

ومن وراء ذلك تعميق النفوذ السياسي الأوروبي وبالأخص الفرنسي والاستعداد لقطف (الإجاصة الناضجة) على حد تعبير (بسماركـــ[1]) ويقصد بها المملكة التونسية ولا يفوتنا بهذا الصدد لإشارة إلى أن قلة أمانة واكتراث المسؤولين الساميين تونسيين لمصلحة بلادهم قد ساهم بدوره وبقدر لا يستهان به في إيقاع تونس في ضائقتها المالية التي أشرنا إليها، وكان على رأس هذا الصنف نسيم شماشة المستأجر العام الذي غادر تونس عام 1864م .

و مصطفى خزندار وقد ثبت أنهما اختلسا مبالغ مالية كبيرة في ظروف كانت تونس في أمس الحاجة إليها لصد التدخل المالي والاقتصادي الأجنبي[2]

أما من جانب الثقافة والتعليم والتطبيق فقد أدرك عقلاء تونس ممن أسندت لهم مهام في إدارة شؤون البلاد عجز ثقافتهم في الميدان العلمي التطبيقي وطغيان النمط التقليدي التكراري وقد احتد إدراكهم هذا خاصة بعد احتلال فرنسا للجزائر.

فشرعوا في استقدام إلى تونس نماذج عن المدارس العسكرية الأوروبية والكليات المتخصصة وإيجاد نظام تعليمي جديد كفيل بمسايرة العصر بيد أن هذا الاصلاح المتأخر لم يكن كفيلا بإحداث انقلاب علمي وتطبيقي المنشود وإن أخلص المصلحون في عملهم: فميراث قرون من الجهود والتخلف في هذا الميدان لا يصلح ويستدرك في سنوات معدودة وقد تأثر عملهم الاصلاحي بالأوضاع المحيطة أيما تأثر بل وجد معارضة من زعماء الجمود[3].

كانت تونس خلال القرن 19م ميدانا للتنافس بين الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا، فرنسا، إيطاليا وكاد يكون التدخل الأجنبي لشؤون البلاد سافرا وتوطدت العلاقات بين القناصل والقصر بالتداول والتناوب إذ كل واحد منهم يسعى في أن يرتقي كرسي الوزارة من يثق به ويناصره ويسايره في توسيع نفوذه واتصاله بالقصر[4].

---

[1]- بيسمارك: هو أوتو بيسمارك، رجل دولة بروسي، ولد سنة 1815م و توفي سنة 1898م، عمل على تحقيق الوحدة الألمانية لفائدة بروسيا من سنة 1864م إلى سنة 1871م، (ينظر: محمد بيرم الخامس،المصدر السابق،م 1 ، ص 221).

[2]-يحي الغول : المرجع السابق ، ص17.

[3]-شاوش عباسي : المرجع السابق , ص144.

[4] -جمعة عليوي فرحان الخفاجي و وسام هادي عكار عظيم، المرجع السابق ، ص 255.

كان الوزير مصطفى خزندار، رغم عيوبه حجر عثرة في سبيل فرنسا وعدوا يقاوم تدخلها معتمدا في ذلك على بريطانيا وممثلها ولكن تلك الدول جميعها اتفقت على عرقلة كل نهضة وإفساد كل إصلاح، وإدخال الفوضى على أداة الحكم وتكوين الإضطراب في البلاد[1]، لتبقى تونس كالثمرة اليافعة تقتطفها إحداها متى سنحت لها الفرصةوازدادت الجاليات الأوروبية في هذه المدة وتكاثر عدد أفرادها من التجار والفنيين خاصة.

فطالب قناصل الدول الأجنبية بإدخال إصلاحات على نظام الحكم بدعوى حماية هذه الجاليات كما نعلم سابقا وهي إصلاحات القرن 19م ثم بذلوا مجهودات لعرقلة تلك الإصلاحات وأرادوا أن تطبق جملة مع العلم أن الحالة المالية وإن كانت حسنة إلا أنها لا يمكن بحال من الأحوال أن تتحمل المصروفات الباهظة التي تتطلبها الإصلاحات[2].

أجبرت الدول العظمى الحكومة التونسية على القيام بما أرادوه حتى أعجزوها ماليا، حملوها على حمل قروض متوالية لا يصل منها إلى صندوق الولاية إلا القليل، اتخذوا دعوة الحماية لتلك الأموال المقترضة سببا للتدخل المباشر في شؤون تونس وأجبروا الحكومة على تسليم مصلحة الجمارك للأجانب مقابل القروض، وهكذا حصلت فرنسا على امتياز إنشاء سكة حديد بين تونس والجزائر سنة 1874م وحاول القنصل الإيطالي أخذ امتياز إنشاء مصلحة تلغراف فلم يفلح[3].

وزاد الطين بلة اختلاف المالية وتحرش القبائل بداخل القطر لظهور العجز على الحكومة، ومازالت الحالة تزداد تمرجا وارتباكا إن حصل تشاجر بين عربان الجبال "خمير"[4] في الشمال الغربي من المملكة

---

[1]- الهادي التيمومي : كيف صار التونسيون تونسيين ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، د ت ،ص 125.

[2]- علي البلهوان : تونس الثائرة ,مؤسسة هنداوي سي اي سي ,تونس , 2018م , ص101.

[3]- نفسه ,ص102.

[4]- جبال خمير: هي منطقة بالحدود التونسية الجزائرية حدثت بها مشاجرة بين أنفار أشرار تونسيين و جزائريين تنازعوا بشأن قسمة بعض الأسلاب نتيجة الإغارات المتداولة بينهم و إنحسم الخصام بتدخل قايد عمل باجة غير أن بعض الضباط الفرنسيين تدخلوا من الجزائر لفائدة الأنفار الجزائريين المنتسبين لقبيلة نهد وفي يوم 29 مارس 1881م توجه ضابط فرنسي برتبة عقيد إلى جمع من مشايخ قبيلة وشتاتة بمنطقة خمير و إقتضاهم دفع غرامة تعويضية لقبيلة نهد فإمتنع المشايخ مما أرادهم عليه وإذاك هجمت قبيلة نهد معززة بفرقة من الحرس الصبايحية و أسفرت المعركة عن 22 قتيل و 19 من الجرحى في كلا الصفين، و

وبين بعض الأهالي التابعين لحكم الجزائر فرأت الحكومة الفرنسية أن تتدخل في الشؤون التونسية لردع المعتدين وتأمين الراحة[1].

ولهذه لغاية ساقت من التخوم الجزائرية جيشا يتألف من 30 ألف جندي فقصد مدينة "الكاف"[2] واحتلها ثم تقدم من داخل التراب التونسي نحو الوسط والجنوب ومن ناحية أخرى أرسلت فرقة من الأسطول ارست على مدينة بترت[3] وأنزلت 8000 جندي تحت قيادة .الجنرال" بريار" اتجهوا إلى العاصمة التونسية وحاصروا باردو حيث مقام الباي[4] .

وكان من نتيجة هذه الحملة العسكرية احتلال فرنسا للملكة التونسية ونصب حمايتها على البلاد وقد اعترف محمد صادق باي بالحماية ووقع المعاهدة التي عرضها عليه الجنرال بريار غداة حصاره "لقصر السعيد" بباردو وذلك في 12 ماي 1881م ومن ذلك الحين ارتبط تاريخ تونس بالأحداث الواقعة في داخل البلاد وانحصرت المهمة في الاصلاحات الحاصلة في هيئة الحكومة وتنظيم الإدارة التونسية، ويكفي هنا إشارة إلى سقوط "مصطفى بن اسماعيل" وتعويضه بمحمد خزندار وقد أقام

بادرت الصحف الفرنسية لإقناع الرأي العام بخطر أهل جبل خمير وبذلك تم خلق الجو المناسب للحكومة الفرنسية بالتدخل في تونس ، (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، م1، ص 226).

[1]-حسن حسني عبدالوهاب :المرجع السابق ,ص178.

[2]-الكاف : هي منطقة تقع في شمال الغربي للحدود التونسية، غير أنها لا تصل إلى الساحل من جهة الشمال، وهي عبارة عن رأس جبل ولها حصن (ينظر: محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 354).

[3]-بِنْزَرْت:هي مدينة قديمة بناها الأفارقة على ساحل البحر المتوسط، على مسافة خمسة وثلاثين ميلا من تونس، ولموقعها إعتبار عظيم في التمكن من البحر الأبيض و لها حصن وسور، يخترقها خليج يوصل إلى بحيرة المزوقة المتصلة ببحيرة إشكال التي بها جبل كالجزيرة، وتعد المرسى الأكثر أمنا في السواحل التونسية (ينظر: الحسن بن محمد الوزان الفاسي، المصدر السابق، ص 439).

[4]-حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ، ص178.

عليها نحو السنة وإلى وفاة محمد صادق باي في 12 ذي الحجة 1299هـ وارتقاء أخيه "علي باي"[1] على الأريكة الحسينية[2].

[1]- علي باي: ولد سنة 1817م، كان يبلغ من العمر عند تنصيبه في أواخر أكتوبر 1882م خمسة وستين عاما، وقد شغل قبل ذلك ومنذ 1863م خطة باي الأمحال التي هي بمثابة القيادة العامة للجيش التونسي إلى 1882 حيث خلف أخاه الصادق، وتوفي سنة 1902م (ينظر: علي محجوبي، المرجع السابق، ص 103).

[2]-حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ، ص31.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره من تأثيرات عهد الأمان و دستور 1861م على جوانب إيالة تونس الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية والتدخلات الأجنبية نستنتج أن:

سياسة الإقتراض و إستتراف القدرات المالية للأيالة التي إنتهجتها الحكومة كانت نهايتها حتمية هي الإفلاس .

كما أن فرض المزيد من الضرائب أدى إلى ثورة 1864م بقيادة علي بن غداهم والتي كانت نقطة تحول في الأوضاع الإجتماعية و تبعات على الجيش التونسي .

بالإضافة إلى ذلك أصبحالصراع السياسي داخل الحكومة التونسية بين المصلحين وأصحاب المصالح جليا الفترة الأخيرة .

كل ماسبق أظهر ضعفا كبيرا داخل الإيالة التونسية تمكنت الدول الأوروبية بإستغاله بشكل مثالي خاصة من طرف فرنسا و التي فرضت حمايتها على تونس في 1882م و ذلك بعد ضعف الدولة العثمانية وما أنتجه مؤتمر برلين 1878م.

خاتمة

خاتمة :

لقد كلفت تجربة الفكر الاصلاحي في تونس خزينة الدولة مصاريف ثقيلة ما جعل طموحات وامال البايات تجد صعوبات وعقبات حالت دون الوصول الى المبتغى المنشود، فتموين الجيش بالطريقة التي رآها الباي "أحمد" أزهق ميزانية الدولة الشيء الذي لم تستطع معه هذه الاخيرة مسايرة ما كان يصبو إليه هذا الباي، إلى جانب ذلك كان لميل كبار العساكر للترف والبذخ سببا في استتراف خيرات البلاد حيث كثرت الاختلاسات والنهب والتهريب، فأوجب هذا الأمر حل زيادة الضرائب على الأهالي الشيء الذي أثقل كاهل الرعية وساهم في انتشار الفقر.

كما جاء "عهد الأمان" ودستور 1861 كنتيجة حتمية لتطلع رجال الإصلاح إلى النهوض بواقع البلاد بعد صعود أوروبا حضاريا وعسكريا ولحماية بلدهم من تحرشات الأساطيل الفرنسية والإنجليزية وفي نفس الوقت استعملت الدول الغربية وفرنسا تحديدا هذه الموجة الإصلاحية لحماية مصالح الرعايا الأجانب واليهود في البلاد التونسية ولحماية مصالح رعاياها التجارية والتحكم بمصادر الثروة والموانئ لضمان سيطرتها على الجزائر البلد الثاني لفرنسا.

وبعد أن حققت مآربها ومصالحها عمدت فرنسا (عن طريق عميلها خزندار) إلى فرض ضرائب مجحفة على الأهالي مما تسبب في ثورة استغلتها فرنسا والوزير العميل من أجل الترويج لفكرة العداء للإصلاحات ولمنهج التغيير لكي يضمنوا سيطرتهم على الثورة وعلى الحكم.

فكان "عهد الأمان" ودستور 1861م بمثابة النقمة على الأهالي لخدمة مصالح الطبقة الفاسدة في الحكم والمتنفذة في مصادر الثروة، وهو سلاح أراده المصلحون الصادقون في صالحهم لخدمة بلادهم وشعبهم فاستعمله العملاء والخونة والأعداء (فرنسا) لخدمة مصالحهم الاستعمارية ووجهوه ضد صدور الأبرياء من أبناء الشعب.

أهمية الإصلاحات التي أبرزت تونس كدولة قانون , كما كرست جزء هام منها لتدعيم نفوذ الجاليات الاوروبية بتونس (اصلاحات مكلفة مادية لم تحقق توازنا مع الإمكانيات).

الملاحق

الملاحق :

ملحق رقم 01 : صورة أحمد باشا باي[1] :

[1]- محمد بيرم الخامس : صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار ، ص 176.

الملاحق :

ملحق رقم 02:صورة نسخ أصلية لنص عهد الأمان[1] :

عهد الأمان بخط يد ابن أبي الضياف

نسخة الطبعة الحجرية لعهد الأمان

[1] – https://ar.leaders.com.tn/article/2536-%D9%81%D9%8A- .

الملاحق :

ملحق رقم 03 : صورة محمد الصادق باشا باي[1] :

[1] – محمد بيرم الخامس : صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار ، ص 114.

الملاحق :

ملحق رقم 04 : صورة مصطفى خزندار[1] :

[1] – محمد بيرم الخامس : صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار ، ص 124.

الملاحق :

ملحق رقم 05 : صورة خير الدين التونسي[1] :

[1] – محمد بيرم الخامس : صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار ، ص 153.

الملاحق :

ملحق رقم 06 : نص أحمد ابن أبي الضياف حول مضاعفة " المجبى "[1] :

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيّدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضَرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) ينزو ضرعها بالدم، وولدها بمضيَعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.*»

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو«الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أن مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسّيم بيشي. ولمّا تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سيّدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيّدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالمرّة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب النّاس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،
الجزء الخامس، الصفحات : 128 و129 و130.

[1] – يحي الغول : جذور الحماية الفرنسية،تونس عبر التاريخ، ص 13.

الملاحق :

ملحق رقم 07 : صورة علي بن غداهم[1] :

[1] – عبد الجليل التميمي : بحوث و وثائق في التاريخ المغربي 1816-1871م، ص 25.

الملاحق :

ملحق رقم 08 : صورة ختم علي بن غداهم[1] :

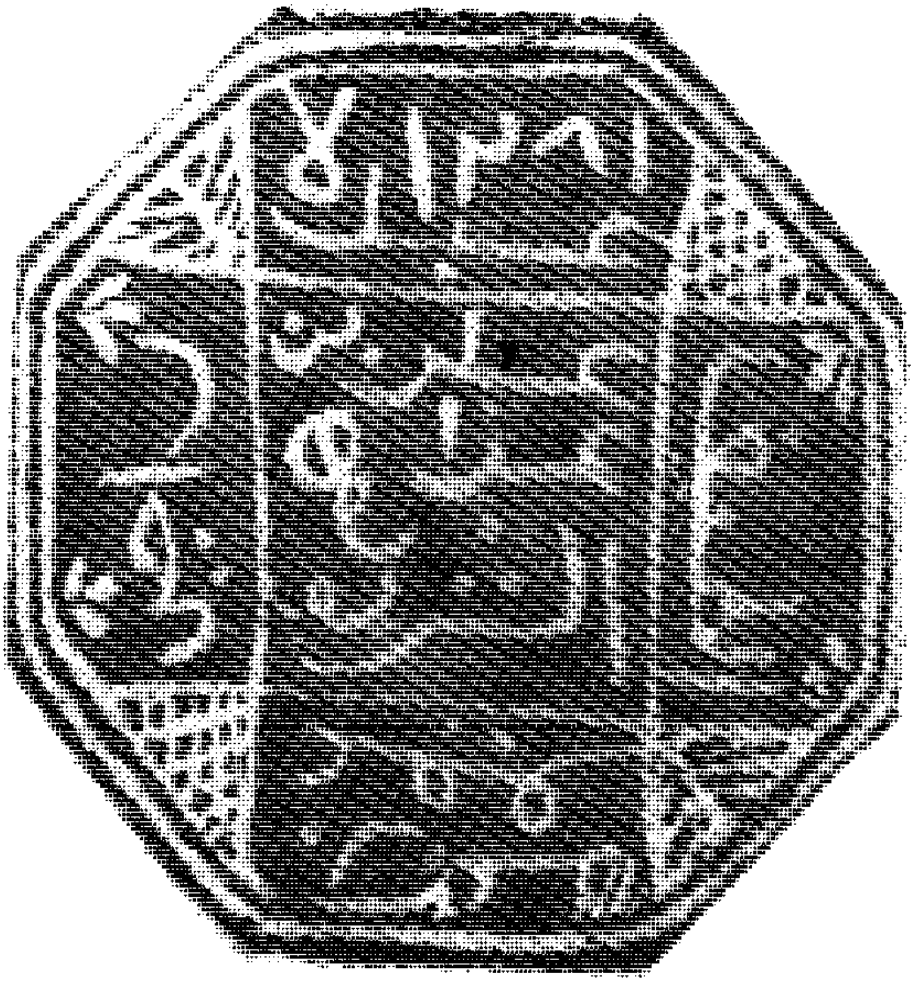

[1] – عبد الجليل التميمي : بحوث و وثائق في التاريخ المغربي 1816-1871م، ص 26.

الملاحق :

ملحق رقم 09 : خريطة توضح مجال ثورة 1864م و توجه المحلات نحوها[1] :

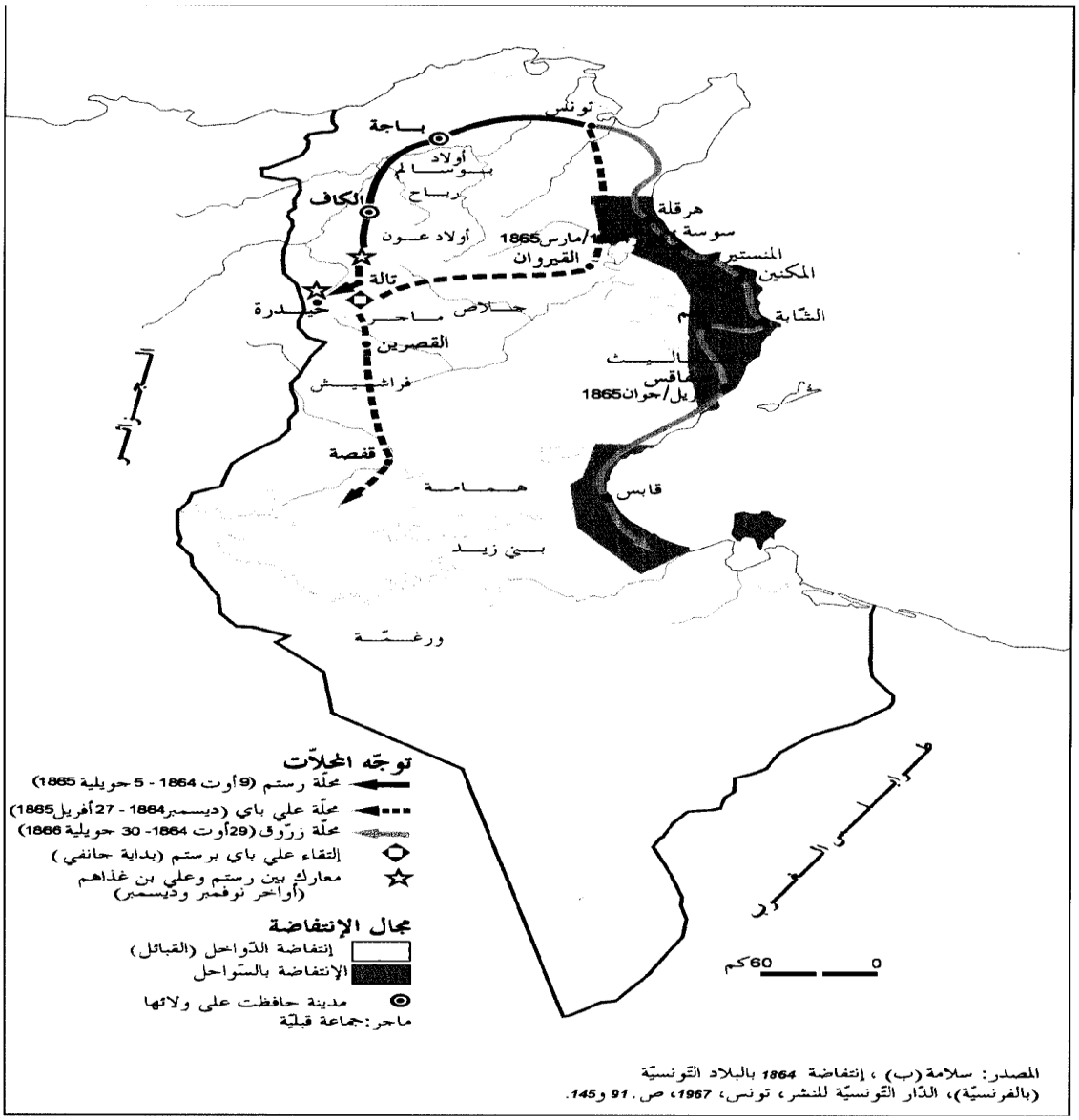

المصدر: سلامة (ب) ، إنتفاضة 1864 بالبلاد التّونسيّة (بالفرنسيّة)، الدّار التّونسيّة للنشر، تونس، 1967، ص. 91 و145.

[1] – يحي الغول : جذور الحماية الفرنسية،تونس عبر التاريخ، ص 15.

الملاحق :

ملحق رقم 10 : صورة مصطفى بن إسماعيل[1] :

[1] – محمد بيرم الخامس : صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار ، ص 126.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1- المصادر:

1- بن أبي الضياف أحمد، إتحاد أهل الزمان بأخبار الملوك تونس وعهد الأمان، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، ج4، 82.

2- بيرم الخامس محمد، صفرة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تح علي بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، ط2، تونس، 1999م، م1، م2، م5.

3- التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق محمد حداد، دار الكتاب المصري واللبناني، مصر، 2012م،.

4- بن الخوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تق وتح حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 1986م.

5- السنوسي محمد، الرحلة الحجازية، تح علي الشنوفي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1981م، ج2.

6- كربخال مارمول، إفريقيا، تر محمد حجي و آخرين، المملكة المغربية، الرباط، 1988م.

7- المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلمية العثمانية، تح إحسان حقي، دار النقاش، ط 1، بيروت، 1981م.

8- الوزان الفاسي الحسن بن محمد، وصف إفريقيا، تر عبد الرحمان حميدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1399ه.

2- المراجع:

أ- الكتب:

1- أحمد إبراهيم الخليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م، إبن الأثير للطباعة والنشر، العراق، 2005م.

2- أمين أحمد، علماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتب العلمية،لبنان، دت.

3- البلهوان علي ، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي أي سي، تونس 2018م.

4- بن بلغيث الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859م-1882م)، تق عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس، تونس، 1995م.

5- تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، د ت.

6- التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ الغربي من 1816مإلى 1871م، تق روبان منتران، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس، 1972.

7- التيمومي الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين، دار حمد علي الحامي، تونس، دت.

8- التيمومي الهادي و آخرين، المغربون في تاريخ تونس الإجتماعي، بيت الحكمة، تونس، 1999م.

9- الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، دار القدس، بيروت لبنان، 1975م.

10- الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، مصر 1977م.

11- الدولاتلي عبد العزيز، تونس أعلام ومعالم، المطابع الموحدة، تونس، 1997م.

12- رائسي أدريس، القبائل الحدودية التونسية- الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830م-1881م) ، الدار المتوسطية للنشر، ط1، تونس، 2016م.

13- روجان يوجين، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، تر محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي، ط1، القاهرة، 2011م.

14- الزبيدي مفدي، موسوعة التاريخ الإسلامي (العصر العثماني)، دار البدر، الجزائر، 2012م.

15- الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تع محمد الشاوش و محمد عجينة، سراس للنشر، ط3، تونس، 1993م.

16- الصلابي محمد علي، الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط، مكتبة حسن العصرية، ط2، لبنان، 2012م، ج2.

17- عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1987م.

18- عبد الله طاهر، الحركة الوطنية التونسية 1830م- 1956م، دار المعارف، تونس.

19- عبد الوهاب حسن حسني، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، ط4، تونس.

20- العقاد صلاح ، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر ، ط6 ، مكتبة الأنجلومصرية ، مصر ، 1993م.

21- غانياج جان، أصول الحماية الفرنسية فالبلاد التونسية، تر لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965م.

22- المحجوبي علي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع عمر بن ضر و آخرين، سراس للنشر، تونس، 1956م.

23- الهرماسي عبد اللطيف، المجتمع والإسلام والنخب الإصلاحية في تونس والجزائر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت لبنان، 2018م، ج1.

ب- المقالات:

1- إيهاب حسين مصيرع، بدايات التغلغل الأوروبي في تونس وفق المخططات الإستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع35، 2017م.

2- الحارثي تركي بن عجلان، الوجود العثماني في تونس في الفترة مابين1246-1298ه/ 1830-1881م، مجلة العلوم الإنسانية الإجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ع 4، 2008م.

3- جمعة عليوني فرحان الحفاجي و وسام هادي عكار عظيم، السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914م)، مجلة الأستاذ، العراق، ع214، م 1، 2015م.

4- عباس شاوش، الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية التونسية، 1860-1881م، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، ع6.

5- الغول يحي، جذور الحماية الفرنسية، تونس عبر التاريخ، مركز الدراسات و البحوث الإقتصادية و الإجتماعية، تونس، 2005م، ج3.

6- اللولب حبيب حسن، الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع3، 2017م.

7- مهني مراد، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سونسيو تاريخية في التجربة التونسية (1861- 2011م)، فاتر السياسة والقانون، ع12، 2015م.

8- محمد عصفور سليمان، الحماية التونسية على تونس عام 1881م و الموقف العثماني والأوروبي منها، مبلة ديالى، العراق، ع 56، 2012م.

9- المكني عبد الواحد ، ملامح من التاريخ الإجتماعي المعاصر لهرقلة ، لمحات من تاريخ هرقلة ، تن عبد الحميد ، تونس ، 2002م.

10- Luma abdu alziz mustata, rabiha mohamed khadair the reformation Experience in tunisia during mchamed al-sadiq Bay Leign 1859-1881 ad, v6, 2019.

ج- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- بلحاج ليلى، حابي عبير، الأزمة المالية في تونس و إنعكاساتها على الوضع السياسي (1859-1883م)، مذكرة نيل شهادة الماستر في الظاهر الإستعمارية في الوطن العربي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016م.

2- بربورة حسن، إصلاحات خير الدين في البلاد التونسية(1871-1877م)،ماستر تاريخ المغرب الحديث، جامعةزيان عاشور، الجلفة، 2012-2013م.

3- شبيكة فتيحة، السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الإجتماعية (1881-1920م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة المسيلة،المسيلة ، 2018-2019م.

4- سهام شابي: الفكر الإصلاحي لخير الدين التونسي (1225-1307ه/1810-1889م) مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، جامعة الوادي، واد سوف، 2013-2014م.

5- مسهل أمال، عبد اللاوي فاطمة، حمودة باشا الحسيني ودوره في بعث الوطنية التونسية 1782-1814م، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة المسيلة، 2016-2017م.

د- الموسوعات:

1- عبد عاطف، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس الجزائر21-22، Ednto creps، بيروت 1998-1999م.

ه- المعاجم:

1- الخطيب مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

الملخص

الملخص :

تميزت التجربة الإصلاحية في الايالة التونسية في عهد أحمد باشا بنوع من الحنكة القيادية، حيث عرفت مرحلته السير وفق خطى ثابتة طبعتها الدقة الفائقة في الأخذ بأسباب التقدم، غايته منها ترسيخ نوع من استقلال للبلاد في ظل الضعف العثماني وكذا إفشال الطموحات الأوربية وقد ساعدته في ذلك تربيته العسكرية فقد نشأ في مرحلة الإصلاحات العسكرية التي أقدمت عليها الايالة التونسية فأعاد بذلك تنظيم الجيش والضرائب والعدة والعتاد العسكري، كما كان لانفتاحه على التيارات الثقافية في أوروبا الأثر البالغ على عزيمته الحداثية، حيث شاهد ما كانت عليه هذه البلدان من تقدم وازدهار وأمل في نقل كل هذه المظاهر إلى الايالة التونسية.

وحتى إذا ما آثرنا الوقوف عند الدوافع الأساسية لهذه التجربة الإصلاحية على عهد الباي أحمد باشا، جعلناها تتوافق مع العوامل الثلاث التالية:

- أولا: خطر التهديدات الخارجية التي أضحت محدقة بالإيالة التونسية.
- ثانيا: آثر تجربة محمد علي باشا الإصلاحية بمصر في قناعات الباي أحمد باشا.
- ثالثا: المحاكاة والتجاوب مع القفزة التي سارت إليها الضفة الشمالية.

تولى "محمد باي" العهد إثر وفاة ابن عمه "أحمد باي" سنة 1855م، حيث قام هذا الباي بإصدار ما عرف في المصادر التونسية بـــــ "عهد الأمان" ففي سنة 1857 صدم يهودي بعربته غلاماً مسلماً فقتله وحكم على اليهودي بالإعدام . و في رواية تقول أن يهودياً سب مسلماً في دينه فنُفذ فيه حكم الإعدام. وثارت ثائرة المسلمين على ما اقترفه اليهودي على الرغم من اعدامه وتوعدوا غير المسلمين بالإعتداء عليهم مما أثار قلق بعض الدول الأوروبية الكبرى، وبخاصة فرنسا وبريطانيا، وأرادت أن تصطنع من هذا الحادث أزمة سياسية تتيح لها مزيداً من التدخل في شؤون تونس. ومن ثم أرسلت هذه الدول تعليمات الى قناصلها في تونس ليحتجوا على تهديد أرواح ومصالح رعاياها الذي يعتبر الانطلاقة الحقيقية لمشروع الإصلاحات السياسية بالبلاد التونسية، فكانت انطلاقة هذا القانون يوم 10 سبتمبر1857م الذي يحتوي مضمونه على إحدى عشر قاعدة سياسية يتساوى فيه جميع الرعية على اختلاف معتقداتهم ومذاهبهم... ومع كل ما وصف به هذا

الملخص :

القانون من صبغة العدل وانه جاء كورقة تنظيمية، إلا أن المرحلة التي سن فيها هذا النص اعتبرها العديد من المؤرخين من أنها بمثابة بدايات التدخل الفعلي للأجانب في السياسية الداخلية للبلاد وكذا ضغط القوى الأجنبية لضمان حقوقهم في البلاد التونسية.

كما شهدت مرحلته التي لم تدم طويلا (1855-1859) الاتجاه نحو الإصلاحات الاقتصادية في محاولة للتخفيف من ثقل الضرائب عن الأهالي من جهة، وكذا تنظيمها وتقنينها من جهة ثانية في شكل جباية موحدة سيطلق عليها فيما بعد تسمية "المجبى أو الإعانة"، حيث حددها الباي بستة وثلاثين ريالا يدفعها القادرون من الرجال ولا يستثنى منها أحد من أهل الخيام ولا المداشير ولا القرى ولا البلدان، بل يستوي فيها القوي والضعيف الغني والفقير، عدا نواب الشريعة من قضاة ومفتين لما لهؤلاء من وقار في نفوس العامة والخاصة بالبلاد التونسية.

همت الإصلاحات التي قام بها محمد الصادق الذي خلف العهد إثر وفاة أخيه محمد باي 1859م، الجانب الدستوري إذ أنشأ هذا الباي في رغبة يكتنفها الإصلاح من جميع جوانبها، ما كان يعرف بالمجلس الكبير سنة 1861م كجواب لما أضحت عليه البلاد من قلاقل على المستوى الداخلي، وقد كان هذا المجلس يضم ستين عضوا للفصل في الشؤون الداخلية للبلاد، إلى جانب منح الأجانب نفس الحقوق التي كان يتمتع بها التونسيون في العديد من المجالات لعل أبرزها التساوي في المثول أمام القضاء، وهو ما اعتبر خلال المرحلة طفرة في الإصلاح الدستوري ونقلة نوعية لما كانت عليه تونس خلال عهد الأمان، وسابق فيما يخص التجربة الإصلاحية الدستورية بالبلاد العربية عموما والمغاربية على وجه الخصوص.

وبالرغم من أهمية هذا الدستور سياسيا إلا أنه لم يخلو من نواقص، حيث أن وجوب إقراره فعل حق تعيين أعضاء المجلس الأكبر لا انتخابهم ما اعتبره البعض نوعا من غياب الديمقراطية، الأمر الذي تأكد لاحقا من خلال السيطرة المنصبية على هذا المجلس من قبل بعض الرموز المتنفذة في الدولة مثل الوزير "مصطفى خزندار" وأعوانه، وقد وصفت بعض الدراسات من كون سلطة الباي خلال هذه المرحلة قد كانت مغيبة إثر استئثار هذه الرموز بقرارات البلاد، لتعرف الايالة التونسية إثر ذلك

الملخص :

الثورة الشعبية لعام 1864 المعروفة بثورة "علي بن غذاهم" (ثورة ضد السياسة الضريبية للدولة وضد تنامي النفوذ الأجنبي في البلاد) ليقرّر "الصادق باي" التراجع عن العمل بدستور 1861.

لقد أضحت البلاد التونسية خلال هذه المرحلة تسابق الزمن في محاولة عدم الوقوع ضحية الاستعمار واضحت أكثر حرجا من ذي قبل، فالأزمات الداخلية والخارجية كانت عائقا في وجه كل التجارب الإصلاحية التي كانت تبوء بالفشل قبل تفعيلها.

وعليه وفي محاولة ثانية أصدر "محمد الصادق" في 1863م مرسوما عمق بشكل غير مباشر من جراح البلاد خصوصا الرعية منها حيث كانت المتضرر الأول في مثل هذه القرارات، إذ عرف هذا المرسوم في المصادر التونسية ب "قرض 1863م"، الذي حاول الباي محمد الصادق من خلاله كف أزمة الديون عن البلاد، لكن الرعية لم يكن في مقدورها تحمل كل أعباء هذه الديون التي أضحت في توال مستمر وقد رآها البعض من أنها كانت تصرف في ملذات وأهواء القصر. كذلك أوجبت الضرورة في نظر "الصادق باي" الرفع من القيمة النقدية التي كانت تؤدى فيما يخص "ضريبة الاعانة" على جميع الرعية، وقد تزامنت أحداث هذه السنة مع بدايات التحرش الفعلي للأجنبي على الحدود الجزائرية التونسية.

كل هذه الازمات كانت تكبت في نفوس الرعية التي لم تعد ترى في سياسات الولاة من منفعة قد تخرج البلاد من ويلات الأزمات الخارجية والداخلية، الشيء الذي سيدفعها الى الرفض القاطع لكل المحاولات الاصلاحية التي سيتبناها الباي "محمد الصادق" فيما بعد معبرة عن سخط هذا في شكل ثورات محلية.

ويبدو أن الخاصية التي ميزت سياسة الباي محمد الصادق، هي الرفع من قيمة الضرائب التي لم تزد البلاد إلا ضغطا وتوثرا، و لم ترقى لمستوى رد كآفة الديون التي كانت قد عرفتها الايالة التونسية يومها لتدخل البلاد في متاهات اللاستقرار.

الملخص :

عديدة هي الاصلاحات التي خاضها البايات التونسيون خلال القرن التاسع عشر، التي تنوعت بين سياسية واقتصادية وعسكرية وحتى اجتماعية يبقى أهمها تجربة أحمد باشا بطابعها العسكري، وعهد الأمان، ودستور 1861، نجمل أهمها في المجالات التالية:

الجانب العسكري: إنشاء مؤسسة عسكرية سنة 1840 لتخريج الضباط مدعمة بأساتذة أجانب من إيطاليا وانجلترا وفرنسا.

الجانب السياسي: عرفت سنة 1861م نقلة نوعية بالإيالة حيث أحدث خلالها أول دستور بالبلاد التونسية والعربية عامة وقد شارك في إعداده وصياغته كل من خير الدين التونسي وابن أبي الضياف.

الجانب الاقتصادي: اتجهت الدولة إلى التخفيف من مصروفات الحكومة في محاولة لموازنتها مع وارداتها وكذا تنظيم الجبايات وتوحيدها في ضريبة "المجبى" أو "الإعانة."

الجانب الاجتماعي الثقافي: عرفت هذه المرحلة (القرن التاسع عشر) رحلات اتجهت صوب الغرب، حيث مكنتها من تتبع الاخر.

كما كانت تونس محل اهتمام وتنافس من ايطالياوانجلترا وفرنسا لكن هذه الأخيرة منذ احتلالها للجزائر سنة 1830م ، بدأت تتطلع لضم تونس لتزيد من توسع مشروعها الاستعماري في الفترة التي عرفت بتصفية ممتلكات الرجل المريض، فإنها انفردت بها لتفرض عليها الحماية تحت ضغط القوة العسكرية في 01 مارس 1881م.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات :

المحتويات	الصفحة
الإهداء1	
الإهداء2	
شكر و تقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
الفصل الأول: بوادر ظهور الفكر الإصلاحي في عهد المشير أحمد باشا باي تونس 1837-1855م	6
أولا: الإصلاحات في تونس بين الإنبهار بالغرب والخضوع لضغوطه .	7
1- الإصلاحات في تونس و التوفيق بين المحافظة على القيم و الإنفتاح على الثقافة الغربية الحديثة 1837-1855م	8
2- السياق التاريخي لبداية ظهور اصلاحات احمد باشا	10
ثانيا: إصلاحات أحمد باشا باي تونس 1837- 1855م	13
1- الإصلاحات العسكرية	13
2- الإصلاحات السياسية	15
3- الإصلاحات الادارية	16
4- اصلاح التعليم	19
5- الإصلاحات الاقتصادية	22

فهرس الموضوعات :

الفصل الثاني: عهد الأمان و دستور 1861م	**26**
أولا: عهد الأمان وأسبابه	**28**
1- الظروف المحيطة بإصدار عهد الامان	**28**
2- نص عهد الأمان1857م	**31**
3- لجنة تفسير قواعد عهد الأمان	**38**
ثانيا: محمد الصادق باي ودستور 1861م	**41**
1- محمد الصادق بايا على تونس (1859-1882)	**41**
2- إعلان دستور 1861م	**42**
3- تشكيل المجلس الكبير	**46**
الفصل الثالث: تأثيرات عهد الأمان على تونس	**50**
أولا: تأثير عهد الامان على العلاقات التونسية العثمانية	**52**
1- الجانب الإقتصادي	**52**
2- الجانب الإجتماعي (ثورة 1864م)	**54**
3- الجانب السياسي و حالة الجيش التونسي	**59**
ثانيا: التدخل الأجنبي في شؤون تونس	**65**
ثالثا: الهيمنة الفرنسية على تونس و انتصاب الحماية	**69**
خاتمة	**76**
الملاحق	**78**

فهرس الموضوعات :

قائمة المصادر و المراجع	**89**
الملخص	**96**
فهرس المحتويات	**101**